

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٨٤

الأربعاء، ٢ آذار/مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة الحفيتي	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستغينا
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	أيرلندا	السيد فلين
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون/السيد سون زيكيانغ
	غابون	السيدة بونغو
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة بودهيرست إستيفال
	كينيا	السيدة تورويتش
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد تيرومورتى
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2022/64)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-27515 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

توجيه الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيسة: أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السفير فاسيلي نيبينزيا، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، على خدمته كرئيس للمجلس خلال شهر شباط/فبراير. وأنا واثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن التقدير البالغ للسفير نيبينزيا وفريقه على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2022/64)

الرئيسة: وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدّمتي الإحاطتين التاليتين: السيدة ديورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ والسيدة مريم صافي، المديرية التنفيذية لمنظمة بحوث السياسات العامة والدراسات الإنمائية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/64، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ليونز.

السيدة ليونز (تكلمت بالإنكليزية): قضت الأمم المتحدة وشركاؤها المنفذون أشهر الشتاء الماضية يبذلون كل ما في وسعهم لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في أفغانستان. وقد أمكن ذلك بفضل الدعم السخي من المانحين، والدعم المستمر من مجلس الأمن، وإمكانية الوصول إلى جميع أنحاء البلد، التي أمنتها سلطات الأمر الواقع.

ومع اقتراب موسم الشتاء من نهايته، نعتقد أننا ربما تجنبنا أسوأ مخاوفنا المتمثلة في وقوع المجاعة وانتشارها على نطاق واسع. وتمكنت وكالاتنا الإنسانية من تقديم المساعدة بشكل أو بآخر إلى ما يقرب من ٢٠ مليون شخص في ٣٩٧ مقاطعة من المقاطعات الـ ٤٠١ في أفغانستان. وهذه هي المرة الأولى التي نحقق فيها هذه الدرجة من إمكانية الوصول والتغطية منذ أكثر من عقدين. بيد أن توفير الإغاثة القصيرة الأجل ليس كإعطاء الأمل أو إعداد أساس قوي يمكن الأفغان من الاعتماد على ذاتهم. فلنكن واقعيين: ما فعلناه لم يكن سوى كسب القليل من الوقت. ومن الحتمي ألا نجد أنفسنا بعد ستة أشهر من الآن في الحالة التي واجهناها قبل ستة أشهر، حيث نجد ملايين الأفغان يواجهون شتاء آخر من الجوع والأداة الوحيدة المتاحة لنا هي المنح الإنسانية المكلفة وغير المستدامة.

ومن الملح الآن معالجة الاقتصاد الأفغاني. ولذلك أود أن أتوقف لحظة لأبرز بعض التحديات الرئيسية التي نواجهها. أود أن أبدأ بالتأكيد على أننا نقترّب من نقطة تحول ستشهد إغلاق المزيد من الشركات وزيادة عدد العاطلين عن العمل وسقوطهم في براثن الفقر. إننا نقترّب من نقطة اللاعودة. ونرحب بالتراخيص العامة العديدة التي أصدرتها مؤخراً وزارة الخزانة الأمريكية - وعلى الأخص الرخصة العامة ٢٠ الأخيرة، التي تهدف إلى تيسير النشاط التجاري والمالي والسماح بالعمل مع جميع المؤسسات الحاكمة، وهي خطوة كبيرة إلى الأمام، رغم بعض القيود المفروضة فيما يتعلق بالأفراد الخاضعين للجزاءات.

غير أنه لا تزال هناك تحديات أخرى ماثلة أمام إنعاش الاقتصاد. وتشمل انهيار الطلب، بسبب وقف جميع المساعدات الإنمائية - نعم

أن تقاريرنا لا تعكس الواقع كما تراه. ويخبروني بأننا نقلل من شأن إنجازاتهم ونبالغ في تقدير المشاكل - ويجب أن أقول إنها مشاكل يعترفون بها ويزعمون أنهم يحاولون حلها.

وفي المقام الأول، أخبرتنا الطالبان أنه ينبغي أن تحظى بقدر أكبر من التقدير نظرا للأمن السائد في أفغانستان. فقد شهدت الأشهر الستة التي انقضت منذ ١٥ آب/أغسطس، انخفاضا بنسبة ٧٨ في المائة في عدد الضحايا المدنيين نتيجة للحد من النزاع. ويشيرون أيضا إلى أن مرسوم العفو الذي أصدره قد تم الوفاء بمعظمه فضلا عن أن الدولة لا تقبل الانتهاكات وأن هؤلاء المنتهكين سيعاقبون. وبطبيعة الحال، لا تزال هناك مشاكل أمنية. وهنا أود أن أشير إلى القتل المأساوي وغير المبرر الذي تعرض له ثمانية من القائمين بالتحصين ضد شلل الأطفال في شمال أفغانستان الأسبوع الماضي. وهو أمر مؤسف بشكل خاص، بالنظر إلى التقدم الذي أحرزناه مع سلطات الأمر الواقع بشأن توسيع نطاق برنامج التحصين ضد شلل الأطفال. وقلوبنا، بالطبع، مع أسر المُحصّنين.

وتسلط الطالبان الضوء أيضا على التقدم المحرز على الجبهة الاقتصادية، بما في ذلك الإيرادات القوية بالرغم من انخفاض النشاط الاقتصادي وتراجع الفساد الحكومي والميزانية التي لا تتطلب موارد من الجهات المانحة - وهي، مرة أخرى، سابقة منذ عدة عقود. ويشيرون أيضا إلى إعادة فتح الجامعات العامة ورغبتهم في رؤية الأفغان - جميع الفتيان وجميع الفتيات - يتلقون تعليمهم وفقا للمعايير الدولية العالية. وفيما يتعلق بهذه المسألة، ذكر وزير التعليم مؤخرا أن الصيغة النهائية لخطة إعادة فتح المدارس للبنات والبنين قد وضعت وهي تنتظر الآن موافقة مجلس الوزراء. وننتظر جميعا بأمل وتصميم كبيرين إعادة فتح المدارس في ٢٢ آذار/مارس.

وبالإضافة إلى ذلك، أكدت الطالبان من جديد، أمس، في الذكرى السنوية لتوقيع اتفاق الدوحة قبل نحو عامين، التزامها المعلن بكفالة ألا تصبح أفغانستان تهديدا لأي بلد، وأعربت عن رغبتها في إقامة علاقات طيبة مع جميع الدول والمنظمات الدولية. ويستكمل ذلك نقطة

كل المساعدات الإنمائية - والقيود المفروضة على المدفوعات الدولية وعدم إمكانية الحصول على احتياطات العملة الصعبة ونقص السيولة والقيود المفروضة على المصرف المركزي للاضطلاع ببعض وظائفه الأساسية.

وحتى الآن، اتخذت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان جميع التدابير التي يمكن تصورها لضخ السيولة في الاقتصاد، بما فيها الاستيراد المادي للنقد. وتسعى البعثة أيضا، بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة والبنك الدولي، إلى إنشاء مرفق للتبادل في مجال العمل الإنساني - على أساس مؤقت، وأؤكد مرفقا مؤقتا - لإتاحة توسيع نطاق برامج العمل الإنساني، التي تمس الحاجة إليها، كما يعلم أعضاء المجلس، في هذا العام المقبل. وسيتيح المرفق توفير الدولارات الأمريكية للأعمال التجارية المشروعة لتمكينها من استيراد السلع والسماح لسلسلة التوريد بالعمل مرة أخرى. وسنواصل العمل مع المصرف المركزي وسلطات الأمر الواقع بشأن هذا المرفق، وبطبيعة الحال مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بتقديم المزيد من الدعم للقطاع المصرفي البالغ الأهمية.

عندما مُدّدت ولاية البعثة لمدة ستة أشهر في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، كان من السابق لأوانه بعد أن يصدر المجتمع الدولي - بل وربما هذه القاعة - رد فعل على استيلاء حركة الطالبان على السلطة. وتسفر ستة أشهر من التردد في ظل استمرار فرض الجزاءات، وإن كان مع قدر من التخفيف، إلى جانب التفاعلات السياسية غير المنظمة، عن تآكل نظم التكيف الاجتماعي والاقتصادي الحيوية وتدفع السكان إلى شعور بمزيد من انعدام اليقين.

وأود أن أوضح أننا لا نرى أنه يمكننا حقا مساعدة الشعب الأفغاني من دون العمل مع سلطات الأمر الواقع. لا بد أن قبول ذلك صعب على البعض، ولكنه ضروري للمستقبل. ومع ذلك، يجب أن نقر، بينما نمضي قدما، بأنه لا يزال هناك انعدام ثقة بين الطالبان وجزء كبير من المجتمع الدولي، بل وبلدان المنطقة، بما في ذلك جيران أفغانستان. وتشعر الطالبان بأنه قد أسيء فهمها وتشكو لنا من

ومما يثير القلق كذلك عمليات التفتيش الشاملة التي جرت مؤخرا من منزل إلى منزل في كابول، والتي قامت بها المؤسسات الأمنية الرئيسية ظاهريا كتدبير لمكافحة الجريمة. سآثير هذا الأمر مع سلطات الأمر الواقع في إطار تعاوننا المستمر بشأن هذه الحالات. وإنني على ثقة من أن اتصالاتنا بشأن هذه المسائل ستستمر في التحسن.

والواقع إن أفغانستان تمثل حالة معقدة، بحدوث اتجاهات إيجابية وسلبية في ذات الوقت. وقد تمكنت البعثة حتى الآن من معالجة العديد من المسائل من خلال المشاركة البناءة والتعاون مع سلطات الأمر الواقع، سواء فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية أو بشأن بعض المسائل الحساسة التي أشرت إليها للتو. ونعتقد، كبعثة سياسية، أنه يمكننا أن نفعل أكثر من ذلك بكثير لنعمل مع سلطات الأمر الواقع بشأن المسائل الرئيسية التي تواجه المجتمع الأفغاني.

غير أن المهمة السياسية تتطوي على هدف سياسي. ويتمثل ذلك الغرض، الذي يتضمنه تقرير الأمين العام (S/2022/64)، في نهاية المطاف، في أن نرى أفغانستان - وهي إحدى الدول الأعضاء الأصلية في الأمم المتحدة - تتضم مجددا إلى المنظمة كعضو في موقف جيد وتستفيد من موارد المجتمع الدولي وتسهم في النقاش العالمي بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. وبطبيعة الحال، فإن العمل مع سلطة الأمر الواقع لا يعني بأي حال من الأحوال التغاضي عن كل ما تفعله. بل إن هذا سيشجع لنا الفرصة، باسم جميع أعضاء المجلس وبقية المجتمع الدولي، للمساعدة في تشكيل مستقبل لشعب أفغانستان يخلو من النزاع ويمكنه أن يسعى فيه سلميا إلى تحقيق الرخاء والمشاركة والاحترام لحقوقه.

ويلاحظ الأمين العام، في تقريره إلى مجلس الأمن، أن الحالة المقبلة تتسم بعدم اليقين. ولذلك فإنني اقترح ولاية مدتها سنة واحدة، يمكننا بعدها تقييم نتائج مشاركة سياسية مستدامة.

وستبعت الولاية التي يعتمدها مجلس الأمن للبعثة بإشارة من المجتمع الدولي إلى الشعب الأفغاني بأنه لم يُنسَ وإلى سلطة طالبان بحكم الأمر الواقع بأن العالم لا يرغب في نشوب نزاع في أفغانستان

هامة أخرى أثارها لي مؤخرا وزير الخارجية بحكم الأمر الواقع، وهي أن سياستهم الدبلوماسية تتمثل في كفالة ألا تصبح أفغانستان أيضا ساحة للتنافس بين القوى أو البلدان الأخرى. والأهم من ذلك، أنهم يشكون من أن هذه الإنجازات الإيجابية تقوضها حرب اقتصادية غير معلنة يشنها عليهم المجتمع الدولي أثرت عليهم بشكل كبير وأدت إلى خنق اقتصادهم. وأشاروا أيضا إلى أنها تؤدي إلى تفاقم معاناة السكان. ويرسي هذا التضارب في وجهات النظر الأساس لإيجاد فجوة خطيرة وبث مناخ من انعدام ثقة، وهو أمر يجب معالجته وقد دأبت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على الاضطلاع بذلك في الأشهر الستة الماضية. ونأمل أن يمنحنا المجلس الولاية اللازمة لنواصل القيام بذلك في العام المقبل، أي سد هذه الفجوة من أجل تحسين أحوال جميع الأفغان.

وردا على كل ما ذكرته حركة الطالبان، أوضحنا لهم شواغل المجتمع الدولي، وبالأخص التعليمات الصادرة عن هذه القاعة. ويجب علينا، بوصفنا بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، أن نواصل الإبلاغ عما نشهده، في نفس الوقت الذي نواصل فيه بناء تفاهم وعلاقة عمل مع سلطات الأمر الواقع. ويساورنا بالطبع القلق إزاء القيود المفروضة على الحقوق الأساسية للنساء والفتيات من خلال عمليات القتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي، وعدم احترام الأقليات أو احترام حرية التجمع وحرية التعبير.

وقد أعربنا بوضوح عن ضرورة إطلاق سراح المتظاهرات المختفيات وأفراد أسرهن الشهر الماضي، وبالفعل أطلق سراحهم. بيد أنه قد قُبض على مجموعة أخرى من النساء تعسفا. ومع ذلك، تلقينا، قبل مجيئنا إلى القاعة هذا الصباح، أنباء من كابول تفيد بأن تلك المجموعة قد أفرج عنها أيضا. وبطبيعة الحال، يعمل فريقنا في كابول على التحقق من تلك الأنباء، وسأتابع المسألة مع سلطات الأمر الواقع عند عودتي. غير أن عمليات الإفراج تلك تظل أخبارا طيبة. ونواصل العمل مع سلطات الأمر الواقع بشأن عمليات التحقيق والبروتوكولات والإجراءات والعناية الواجبة التي يجب مراعاتها في جميع هذه الحالات.

مجلس الأمن، وبحمولة العالم التي يحملها أعضاء المجلس على أكتافهم الجماعية وفي قلوبهم الجماعية. وأنا أدرك، بوصفي الممثلة الخاصة للأمين العام، مدى انشغال جداول أعضاء المجلس والمسائل العديدة التي يتصدون لها، وحتى التوترات الداخلية الطبيعية التي تحدث داخل أي منظمة. غير أنني سأكون مقصرة إذا لم أذكر أعضاء المجلس بأنهم على وشك الاقتراب من لحظة حرجية في علاقتهم بأفغانستان. وأمام مجلس الأمن فرصة، في الأسبوعين المقبلين، أن يضع ويصمم بعثة سياسية تلمس الحاجة إليها وذات صلة ومتينة تساعد على إعادة بناء البلد وتساعد على بناء القدرات وتساعد على اجتذاب أموال التنمية البالغة الأهمية وتتجنب انزلاق أفغانستان المستمر نحو أزمة إنسانية. أولم يعان الشعب الأفغاني بما فيه الكفاية؟ إنه سيحتاج إلى التزام جماعي من أعضاء المجلس لدفع البلد إلى الأمام في مهمة سياسية تدعم جميع الأفغان. فما تقوم به البعثات السياسية هو إعادة البناء، بالتنسيق مع سلطات البلد ومواطني البلد. وأنا أناشد مجلس الأمن أن يمنحنا الولاية القوية والصلبة التي ستكون مطلوبة. ومن دونها أخشى على المستقبل.

الرئيسة: أشكر السيدة ليونز على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة مريم صافي.

السيدة صافي (تكلمت بالإنكليزية): أشكر أعضاء مجلس الأمن على هذه الفرصة لمخاطبتهم بشأن الحالة في أفغانستان. اسمي مريم صافي، كندية من أصل أفغاني ولدي ١٥ عاما من الخبرة العملية كباحثة وممارسة لبناء السلام في أفغانستان.

وقبل أن أبدأ إحاطتي اليوم، أود أن أعرب عن تضامني مع شعب أوكرانيا. فالأفغان، باعتبارهم شعبا عانى من النزاع لعقود، يدركون آلامه. وأحيي عزمه.

أحضرت معي، اليوم، جزءا من أفغانستان - حفنة من تربة احتفظت بها منذ زيارتي الأولى في عام ٢٠٠٧. فبالنسبة لي، تمثل كل حبة امرأة ورجلا وطفلا من الأفغان - تطلعاتهم وشجاعتهم

مستقبلا، بل إنه يتعين عليها الاعتراف بالمعايير الأساسية للمواطنة العالمية لكي يتقبلها المجتمع الدولي.

وإذا ما جهز مجلس الأمن البعثة بشكل مناسب وممكنها، فإن جدول أعمال حافل ولكن جدير بالاهتمام ينتظرنا.

أولا، يجب علينا أن نتصدى للأزمة الاقتصادية التي ذكرتها سابقا. ثانيا، يجب علينا أن نعمل مع سلطات طالبان بحكم الأمر الواقع لتأمين تعليم قوي وحيوي وعالي المستوى لجميع الفتيات والفتيان لمساعدة البلد على المضي قدما.

ثالثا، يجب علينا أن نواصل دعم احترام حقوق الإنسان المعترف بها دوليا.

رابعا، يجب علينا أن ننخرط في مناقشة بشأن الإدماج السياسي لضمان أن تتجسد شواغل جميع الأفغان بتنوعهم الغني جدا في صنع القرار.

خامسا، يجب علينا أن ندعم إجراء حوار منظم بشأن السياسات مع سلطات الأمر الواقع يدعم عملية تأمين الشرعية المحلية هذه وكذلك يتصدى للشواغل الرئيسية لأعضاء مجلس الأمن، وهي مكافحة المخدرات ومكافحة الإرهاب والأمن الإقليمي.

وستتيح لنا العناصر التي ذكرتها للتو، مجتمعة، العمل مع سلطات الأمر الواقع والأفغان الآخرين، بل وجميع أعضاء المجلس، من أجل إيجاد سبيل للدولة الأفغانية للانضمام إلى المجتمع الدولي الأكبر.

ويجب على المجتمع الدولي، ممثلا في البلدان الـ ١٥ في قاعة المجلس، أن يتخذ قرارا. فمجلس الأمن هو الذي يملك السلطة الرئيسية لصنع القرار. ولمداولاته وقراراته بشأن الولاية في الأسابيع المقبلة عواقب هائلة. بلى، سيكون لها صدى في جميع أنحاء المنطقة والعالم، ولكن الأهم من ذلك، أنها ستكون محسوسة في كل قرية في أفغانستان.

وأود أن أوجه مناشدة شخصية لمجلس الأمن. إن الذين يعملون في المجلس من بيننا يقفون في ذهول وإعجاب بالعمل الذي يقوم به

والعمل. وعلى الرغم من إعلان حركة طالبان عن رفض بعض هذه القيود، لم يتضح بعد ما إذا كانت ستلتزم بتلك الالتزامات.

وقد تقلصت بشدة إمكانية اللجوء إلى القضاء والمحكمة وفق الأصول القانونية بسبب غياب نظام قضائي مستقل فعال. واختفت حرية التعبير، إلى جانب الحيز المدني، بصورة كاملة تقريباً. وأغلقت ما يقرب من ٧٠ في المائة من وسائل الإعلام أبوابها، و ٧٢ في المائة من الصحفيين الذين فقدوا وظائفهم نساء. ويبدو أن قمع حقوق المرأة عنصر أساسي في رؤية طالبان لأفغانستان. ولهذا السبب، وعلى الرغم من الخيارات المصيرية التي تواجهها المرأة، فإنها تواصل الاحتجاج في جميع أنحاء البلد. وهذه الاحتجاجات حركات محلية استمرت على الرغم من الجهود المنهجية التي تبذلها طالبان لإيذاء المرأة واحتجازها، بل لإجبارها على الإدلاء باعترافات مزيفة.

وفي الوقت الذي نتكلم فيه، تقوم طالبان بتفتيش المنازل والمكاتب في كابول، مما ينشر الخوف بين الأفغان العاديين. وحملة التخويف هذه ينبغي أن تؤكد للمجتمع الدولي، ولا سيما أولئك الذين يسعون إلى التواصل مع حركة طالبان، بأنه ينبغي الحكم عليها من خلال أفعالها وليس من خلال أقوالها. فالتواصل معها بدون شروط توافي. وحركة طالبان مستعدة لإسكات من ينتقدها. ولذلك يجب أن يؤكد المجتمع الدولي بوضوح أنه يراقب ما يجري.

ولهذا السبب، من الضروري أن تكون لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ولاية قوية لرصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، ودعم تنفيذ الالتزامات الدولية لأفغانستان. ولا يمكن للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، رغم أهميته البالغة أيضاً، أن يحل محل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أو البنية التحتية المحلية التي كانت قائمة قبل آب/أغسطس.

فبدون حرية عمل وسائل الإعلام والمجتمع المدني، وبدون التمهيص الدقيق من جانب المجتمع الدولي، لا يمكن رصد انتهاكات حركة طالبان والتزاماتها. ولذلك، يجب أن تتوفر لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الموارد والقدرات اللازمة لتوسيع نطاق

وتضحياتهم. يُذكر هذا التراب أعضاء المجلس بأن أفغانستان هي أكثر من مجرد صور على شاشة تلفاز أو أرقام على صفحة. إنها عشرات الآلاف من الأفغان الذين قتلوا حتى الآن؛ وهي الهزارة وغيرهم من المجموعات العرقية التي ما زالت تتعرض للاضطهاد - المليون طفل المعرضون لخطر سوء التغذية والـ ٢٤ مليون شخص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والعشرات من النساء المتظاهرات ومن المجتمع المدني والصحفيين الذين اعتقلوا أو اختفوا أو قتلوا منذ ١٥ آب/أغسطس. إن قرار أعضاء المجلس في هذه القاعة يؤثر على حياة ما يقرب من ٤٠ مليون نسمة.

سيركز بياني اليوم على أولويات الولاية الجديدة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والأزمة الإنسانية وال مسار السياسي للمضي قدماً بالنسبة لأفغانستان.

وكما لاحظ الأمين العام غوتيريش، فإن أفغانستان على حافة الهاوية. وأود أن أضيف أن مصداقية الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي معرضة للخطر كذلك. لقد كان بناء السلام في أفغانستان تدخلاً مدفوعاً خارجياً، من القمة إلى القاعدة، وتكونقراطياً على مدى عقدين من الزمن. واستغلت البلدان القوية أفغانستان لتحقيق أهدافها الخاصة. وبدلاً من دعم الأفغان في تشكيل مصيرهم، كان نهج المجتمع الدولي قصير النظر وقوض الحكم الذاتي المحلي.

ولهذا السبب نحن هنا اليوم. ومنذ آب/أغسطس، قدمت خمس نساء أفغانيات إحاطات إلى مجلس الأمن. وطالبوا المجلس باتخاذ موقف قوي بشأن حقوق الإنسان والحوكمة الشاملة، وحذروا الأعضاء من العواقب إذا لم يفعلوا ذلك. واليوم، أصبح بمقدور المجلس اتخاذ قرارات يمكن أن ترفع مستوى شعب أفغانستان والمنطقة والعالم، وتكسر حلقة النزاع والعنف. ولكن يجب أن يتصرف الآن.

وكما يعلم المجلس جيداً، فقد حدث تدهور سريع في حقوق المرأة منذ أن استولت حركة طالبان على السلطة. وقد استمع الأعضاء إلى مداخلات من عدة نساء أفغانيات ومن مسؤولين في الأمم المتحدة عن القيود المفروضة على تنقل النساء ولباسهن وحصولهن على التعليم

عملها ودعم المنظمات المحلية للقيام بعملها في مجال حقوق الإنسان. والأهم من ذلك، يجب أن يكفل مجلس الأمن أن تولي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الأولوية للمساواة بين الجنسين وحقوق النساء من حيث حمايتهن ومشاركتهم على السواء. وما من أحد سيجمي المجلس ما لم يدافع أيضا عن مشاركة النساء مشاركة فعالة في الحياة العامة والسياسية في بلدهن.

ولذلك، أناشد مجلس الأمن أن يكفل أن تكون لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ولاية صريحة لدعم مشاركة النساء مشاركة كاملة وآمنة ومتساوية ومجدية في جميع العمليات، وأن يتشاور بانتظام مع النساء والمجتمع المدني على نطاق أوسع، بمن في ذلك الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وغيرهم، والشباب والضحايا وجميع الطوائف العرقية والدينية.

واليوم، يحتاج ما يقرب من ٦٠ في المائة من الأفغان إلى المساعدة الإنسانية، ويلزم توفير ما يقدر بـ ٤,٤ بلايين دولار. وتدعو المنظمات النسائية الأفغانية إلى تخصيص ما لا يقل عن ٤٠ في المائة من هذه الأموال للنساء والفتيات والأسر المعيشية التي تعيلها نساء، وإلى زيادة كبيرة في تمويل المنظمات الإنسانية المحلية. وعلاوة على ذلك، لا بد من مشاركة المرأة في تقديم المساعدة الإنسانية. ويجب أن تتم الاستجابة الإنسانية بالشراكة مع المجتمع المدني الأفغاني، الذي أعرب عن استعداده لتقديم الدعم، إذا ما أُتيحت له الموارد. وقد حان الوقت لكي يعيد المجتمع الدولي ملكية تلك العمليات إلى الأفغان.

ورغم الأهمية الحاسمة للمساعدة الإنسانية، فإنها لا يمكن أن تحل محل اقتصاد وطني قوي. والمعونة الإنمائية ضرورية لمنع انهيار النظام المصرفي والسماح للأفغان العاديين والمنظمات المحلية بالحصول على الموارد التي تمس الحاجة إليها.

أود أن أكون واضحة: أقل ما يمكن أن يقال عن القرار الأخير الذي اتخذته الولايات المتحدة بتقسيم ٧ بلايين دولار من الأصول المجمدة في أفغانستان وحرمان الشعب الأفغاني هو أنه سرقة. فهذه

الأموال أموال الأفغان ويجب إعادتها إليهم. ولتفادي استفاضة حركة طالبان من هذه الأموال، يمكن الإفراج عنها تدريجيا للمصرف المركزي، الذي ينبغي أن يظل مستقلا وأن يديره فريق تقني محايد من الأفغان. وعلاوة على ذلك، تقوم حركة طالبان منذ استيلائها على السلطة بجمع ما يكفي من الإيرادات، لكن الموظفين المدنيين لا يزالون يتوصلون بأجورهم بصورة غير منتظمة. فأين تذهب هذه الإيرادات؟ نحن بحاجة إلى الشفافية بشأن كيفية إنفاق تلك الأموال، فضلا عن المساءلة عن أي أموال إضافية تُمنح للبلد.

وهذا يقودني إلى النقطة الأخيرة. لقد مرت ستة أشهر، ولم توضح حركة طالبان بعد رؤيتها للمسار السياسي الذي ينبغي اتباعه في المستقبل. ولم تف بالتزاماتها الأمنية. بل على العكس من ذلك، حافظت حركة طالبان على علاقات وثيقة مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وذلك أساسا من خلال شبكة حقاني والقاعدة. وقد وسع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - مقاطعة خراسان نطاق انتشاره في البلد، وأنشأت حركة طالبان كتائب من المهاجمين الانتحاريين للاندماج في قوات الدفاع لديها.

إن التواجد في موقع السلطة يتطلب القدرة على الحكم والقيام بذلك بطريقة مسؤولة. وهذا يعني أن يتصف المرء بالمسؤولية أمام الناس الذين يخدمهم وأن تكون لديه الحكمة لتقبل الأمر إذا اختلفوا معك. وما من طريقة أخرى يمكن أن نتكلم بها عن هذا الموضوع. إن حركة طالبان تريد إنشاء إمارة إسلامية، شكل من أشكال الحكم يتولى بموجبه السلطة قائد يختارها مجلس - بينما شهد الأفغان في السنوات العشرين الماضية حياة في ظل ديمقراطية يختار فيها المواطنون قاداتهم من خلال الانتخابات.

ويجب أن تتوفر للأفغان وسيلة للتعبير بحرية عن آرائهم، ويجب أن يكون جميع الأفغان ممثلين في أي حكومة في المستقبل. ويمكن للمجتمع الدولي أن يؤدي دورا هاما في تيسير المناقشات بين الأفغان وحركة طالبان، وكذلك في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق ذلك الهدف. ولكن لكي يفعل ذلك بفعالية، يجب أن يتحد وأن يضع معايير

مشردون، وملايين الأطفال غير ملتحقين بالمدارس، والنظام الصحي مثقل بالأعباء، وتقتصر النساء والفتيات على وجه الخصوص إلى إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الحيوية. ولن تكون المساعدة الإنسانية والإنمائية المقدمة من المجتمع الدولي كافية للاستجابة للتحديات التي تواجه أفغانستان. ويجب على سلطات الأمر الواقع أن تعترف بمسؤولياتها عن تلبية احتياجات الشعب الأفغاني وأن تقي بها. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار مستوى العنف وإساءة استعمال السلطة والحالة الأمنية التي لا يمكن التنبؤ بها في أفغانستان. ويجب على سلطات الأمر الواقع أن تستجيب لنداءات الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي. إن احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان ووجود حكومة أكثر تمثيلاً أمران ضروريان للسلام المستدام والشرعية الوطنية والدولية. وحقوق النساء والفتيات ترتبط ارتباطاً وثيقاً باستقرار أفغانستان وازدهارها.

وبغية بناء بلد مستقر ومرن ويعتمد على الذات، يجب أن تتاح للفتيات والفتيات فرص متساوية في الحصول على التعليم، وأن يكون كل من النساء والرجال قادرين على الإسهام في جميع قطاعات المجتمع الأفغاني، بما في ذلك صنع السياسات. وفي هذه المرحلة الحرجة، سيكون لقرارات سلطات الأمر الواقع تأثير هائل على الحالة الإنسانية المباشرة وعلى الجهود الطويلة الأجل للحيلولة دون بقاء أفغانستان في أزمة إنسانية واقتصادية دائمة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لمساعدة شعب أفغانستان. وعلى الرغم من مخاوفنا، يجب أن ننخرط مع سلطات الأمر الواقع وأن نطالبها بتخفيف حالة الطوارئ الإنسانية، وتعزيز قضايا حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب الدولي.

ويجب أن تكون الأمم المتحدة جزءاً من الحل في أفغانستان. ومن أجل ذلك، نحتاج إلى وجود مستمر وقوي للأمم المتحدة. وبينما نتطلع إلى تجديد الولاية، سيكون من المهم الحفاظ على مرونة الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والتكيف مع الواقع الجديد على الأرض. ونعتقد أن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2022/64) توفر أساساً جيداً في هذا الصدد.

واضحة بشأن المسائل الأساسية مثل حقوق المرأة، وحرية الصحافة، والحوكمة الشاملة للجميع، والتمثيل المتساوي للرجال والنساء والشباب والمجتمع المدني والضحايا وأفراد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية ومغايري الهوية الجنسانية من جميع الطوائف العرقية والدينية، والتي يمكن بعد ذلك دعمها ورصدها من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ويجب أن يكون المجتمع الدولي على استعداد لحجب دعمه إذا لم يتم الوفاء بتلك المعايير.

واعتقد أن الأمم المتحدة قادرة على خدمة الشعب الأفغاني إذا كانت لديها الشجاعة لدعم قيمها، وتعزيز السلام، وحماية حقوق الإنسان لجميع الأفغان، بمن فيهم النساء، حتى عندما يكون ذلك صعباً. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تحقق ذلك إلا إذا منحها مجلس الأمن ولاية قوية والدعم للقيام بذلك.

لقد احتفظت لسنوات بهذا الجزء من التربة لتذكيري بالمكان الذي بدأت فيه. ولئن تغير الكثير، فقد صمدت هذه التربة، شأنها شأن إرادة الشعب الأفغاني. ولزملائي الأفغان أقول: لتكن هذه التربة دليلاً على قدرتنا على الصمود ورأية أملنا.

الرئيسة: أشكر السيدة صافي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أهني الإمارات العربية المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. واسمحوا لي أولاً أن أشكر الممثلة الخاصة دييورا ليونز والسيدة مريم صافي لإطلاعنا على آخر المستجدات والرؤى.

بعد ستة أشهر من حكم طالبان، تواجه أفغانستان واحدة من أسرع الأزمات الإنسانية نمواً في العالم. إنها كارثة ناجمة عن سنوات عديدة من الصراع وتغير المناخ والجفاف والانهيار الاقتصادي. ويواجه نصف السكان الآن الجوع الحاد. وهناك أكثر من 9 ملايين شخص

طن من القمح، على أن يوزع ٢ ٥٠٠ منها من خلال برنامج الأغذية العالمي. كما قدمنا ٥٠٠ ٠٠٠ جرعة من لقاحات مرض فيروس كورونا، و ١٣ طنا من الأدوية الأساسية المنقذة للحياة، فضلا عن الملابس الشتوية، التي يجري توزيعها من خلال منظمة الصحة العالمية ومستشفى إنديرا غاندي للأطفال في كابول.

والهند، بوصفها جارة لصيقة وشريكا لأفغانستان منذ أمد بعيد، لها مصلحة مباشرة في ضمان عودة السلام والاستقرار. ونهجن إزاء أفغانستان، كما هو الحال دائما، سيسترشد بصداقتنا التاريخية وبالعلاقة الخاصة مع شعب أفغانستان.

وتوقعات المجتمع الدولي بشأن الطريق إلى الأمام في أفغانستان قد حددت بوضوح في القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١). ويجب أن تنعكس توقعات المجتمع الدولي، كما هو مبين في القرار، على نحو كاف في الولاية المقبلة. وهي تتعلق بضمان عدم استخدام أراضي أفغانستان لشن هجمات إرهابية ضد بلدان أخرى، والإشراف على تشكيل حكومة شاملة وتمثيلية بحق، ومكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات، والحفاظ على حقوق النساء والأطفال والأقليات. وهذا أمر أساسي.

ولا يزال الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا لأفغانستان والمنطقة. وهناك مخاوف جدية بشأن استمرار وجود تنظيم القاعدة وزيادة التجنيد في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان. ونعلم من تقارير فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات أن جميع بلدان المنطقة، ولا سيما بلدان آسيا الوسطى، تشاطر القلق البالغ إزاء احتمال أن يؤثر الإرهاب القادم من أفغانستان على أمنها. وفي هذا الصدد، فقد أحاط مجلس الأمن علما بالتزام الطالبان بعدم السماح باستخدام الأراضي الأفغانية للإرهاب، بما في ذلك من جانب الإرهابيين والجماعات الإرهابية المدرجة أسماؤهم بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). ونحتاج إلى أن نرى تقدما ملموسا في ضمان ألا يحصل هؤلاء الإرهابيون أو الكيانات المحظورة أو بأسمائهم المستعارة على أي دعم، ضمني أو مباشر، سواء من الأراضي الأفغانية أو من ملاذات الإرهاب الموجودة في المنطقة.

وتحتاج الممثلة الخاصة للأمين العام وفريقها إلى ولاية قوية لتعزيز الحوار السياسي والتعامل مع طالبان، ورصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، وتيسير توفير الاحتياجات الإنسانية والبشرية الأساسية. ويوصفنا القائمين على الصياغة في ملف أفغانستان والقرار بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فإننا نقدر المشاركة البناءة لجميع أعضاء المجلس في المفاوضات الجارية ونتطلع إلى تجديد ولاية قوية بحلول ١٧ آذار/مارس.

السيد تيروموتي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ولديكم دعمنا الكامل. وأشكر الممثلة الخاصة ديورا ليونز على إحاطتها الإعلامية. كما أشكر السيدة مريم صافي على رؤاها بشأن الحالة الراهنة.

ويوصفنا جارا مباشرا له صلات قوية بالشعب الأفغاني، فإننا نشعر بالقلق إزاء التطورات الأخيرة في أفغانستان، وبالأخص تدهور الحالة الإنسانية. وقد أيدت الهند القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١)، الذي يقضي بتقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان مع ضمان أن يواصل مجلس الأمن ممارسة إشرافه لمنع أي تحويل محتمل للأموال وإساءة استخدام الإعفاءات من الجزاءات.

ونأمل أن تستخدم وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها في المعونة الاستثنائية الإنسانية التي يتضمنها ذلك القرار استخداما كاملا. وفي هذا السياق، نكرر التأكيد على أن المساعدة الإنسانية ينبغي أن تستند إلى مبادئ الحياد والنزاهة والاستقلال. وينبغي أن يكون صرف المعونة الإنسانية غير تمييزي ومتاح للجميع، بغض النظر عن الأصل العرقي أو الدين أو المعتقد السياسي. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تصل المساعدة إلى أضعف الفئات أولا، بما في ذلك النساء والأطفال والأقليات.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، زادت الهند بشكل كبير من المساعدة الإنسانية المقدمة إلى شعب أفغانستان. وللتغلب على حالة انعدام الأمن الغذائي المتردية، التزمنا مؤخرا بتخصيص ٥٠ ٠٠٠

الاعتقالات التعسفية والاختطاف والقتل خارج نطاق القضاء والقيود المفروضة على حرية التعبير، غير مقبولة. ويجب أن تكون بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان قادرة على رصد هذه الأحداث والمساعدة في توطيد سيادة القانون في أفغانستان.

ثانياً، يجب أن ندعم حقوق النساء والفتيات. لا تزال النشاطات يعانين من الاضطهاد، ووجودهن في الحياة العامة وسوق العمل محدود. وينبغي تكثير سلطات الأمر الواقع باستمرار بالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من الصكوك الدولية.

ثالثاً، يجب أن ندعم حماية الأطفال. ويجب على المجتمع الدولي أن يرفع صوته ضد ممارسات مثل تجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة، وإغلاق مدارس الفتيات، وزيادة الوفيات الناجمة عن وجود الألغام الأرضية وغيرها من الأجهزة المتفجرة.

ولا تزال الحالة الإنسانية في أفغانستان تتدهور. لا يسعنا أن نبقى غير مباليين بمأساة ٩ ملايين شخص مهددين بالجوع. وتترك البرازيل أن الشعب الأفغاني يجب أن تتاح له إمكانية الوصول إلى أصوله الموجودة في الخارج وأنه لا ينبغي استخدام تلك الموارد من دون اعتبار للإرادة والأولويات والاحتياجات الأفغانية.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أبدأ بتهنئة الإمارات العربية المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشكر روسيا على عملها الرائع كرئيس في الشهر الماضي. كما أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ليونز والسيدة صافي على إحاطتهما اللتين قدمتا للتو.

كما يقال في كثير من الأحيان، إذا جاء الشتاء، فهل يمكن أن يكون الربيع متأخراً كثيراً؟ هذا الشتاء البارد يقترب الآن من نهايته. بيد أن الجوع والبرد لم ينحسرا بعد بالنسبة للشعب الأفغاني، ولا يزال الأمل والربيع يبدوان بعيدين. وكما تظهر بيانات برنامج الأغذية العالمي، يواجه ٢٢,٨ مليون أفغاني انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويعاني ٣,٢ مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد. وتواجه أفغانستان

وتدعو الهند إلى إقامة نظام شامل في أفغانستان يمثل جميع شرائح المجتمع الأفغاني، ولا سيما النساء. ومن الضروري تشكيل قاعدة عريضة وشاملة وتمثيلية للمشاركة المحلية والدولية على السواء.

إن السلام والأمن في أفغانستان ضرورة حاسمة يتعين علينا جميعاً أن نسعى جاهدين من أجلها جماعياً. وسيكون للتطورات الأخيرة في أفغانستان أثر كبير على البلدان المجاورة والمنطقة الأوسع. لقد اطلعنا على تقرير الأمين العام (S/2022/64) عن توقعاته لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وسنعمل بشكل بناء مع أعضاء المجلس الآخرين لضمان تركيز الولاية الجديدة للبعثة على رفاه الشعب الأفغاني وسلامته وتطوعاته. والهدف النهائي بالنسبة لنا هو ضمان السلام والاستقرار، مع وضع مصالح الشعب الأفغاني في صميمه.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أتمنى للإمارات العربية المتحدة كل التوفيق خلال فترة رئاستها لمجلس الأمن. ويمكنها التعويل على دعمنا.

وأشكر السيدة ليونز والسيدة صافي على إحاطتهما الواضحتين والزائرتين بالمعلومات. ويرحب وفدي بوفود أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان.

في هذا الشهر، سيواجه مجلس الأمن مهمة تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. بعد مرور أكثر من ستة أشهر على سقوط كابول، حان الوقت لتعديل استجابة الأمم المتحدة للواقع في الميدان. وقد آن الأوان، كما ذكر أعضاء المجلس في وقت سابق، للحكم على سلطات الأمر الواقع لا بأقوالها، بل بأفعالها.

ويشكل تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2022/64) خطوة هامة إلى الأمام. وتؤيد البرازيل إدماجها في الولاية المقبلة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، مع التركيز بوجه خاص على الجوانب التالية.

أولاً، يجب أن نعزز حماية حقوق الإنسان. والتقارير عن الانتهاكات التي ترتكبها القوات المرتبطة بالنظام الجديد، بما في ذلك

وكما يشير الأمر التنفيذي للولايات المتحدة، فقد رفع التجميد عن بعض هذه الأصول لأن الأزمة الإنسانية والاقتصادية المحتملة في أفغانستان تشكل تهديدا كبيرا للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة. ومن الواضح أن دعم الشعب الأفغاني ليس هو الدافع الحقيقي. إن إعادة أموال الآخرين بالكامل ليست فضيلة من فضائل الكرم، ولكنها مسألة طبيعية. سداد نصف أموال الآخرين وخضم النصف ليس إهداء، بل سرقة. هذه هي الحقيقة البسيطة. ما فعلته الولايات المتحدة ليس قانونيا ولا معقولا ولا إنسانيا. وتدعو الصين مرة أخرى البلدان المعنية إلى أن تعيد فورا ومن دون قيد أو شرط تلك الأصول بالكامل إلى الشعب الأفغاني وألا تزيد الأمور سوءا، ناهيك عن تطبيق معايير مزدوجة فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية.

ما فتئت أفغانستان تشهد العديد من التجارب والمحن وهي في مرحلة حرجية من إعادة الإعمار. وقد رأينا أن أفغانستان تعمل جاهدة لتحسين هيكلها السياسي، واستعادة النظام في الإنتاج والحياة، والانخراط بنشاط في التعاون الخارجي وتبادل الآراء. هناك عدد متزايد من البلدان التي تتعامل مع الحكومة الأفغانية المؤقتة بأشكال مختلفة، وهو اتجاه جيد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل التقيد بمبدأ القيادة والملكية الأفغانية لزاما الأمور، وأن يزيد من انخراطه مع حركة الطالبان الأفغانية من خلال نهج منصف وعقلاني وعملي، وأن يوجهها بصبر لتلبية توقعات المجتمع الدولي. وبهذه الطريقة وحدها يمكن لأفغانستان أن تحقق تدريجيا السلام والاستقرار الدائمين وأن تقضي على الأرض الخصبة للإرهاب، وبذلك يمكن للنساء والأطفال الأفغان أن يحققوا تنمية أفضل.

وتؤيد الصين استمرار الأمم المتحدة في الاضطلاع بدور هام في المساعدة على إعادة الإعمار السلمي لأفغانستان. سيناقتش مجلس الأمن المرحلة التالية من تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان هذا الشهر. وتعتقد الصين أن الولاية المقبلة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ينبغي أن تكون واقعية ومجدية وتتماشى مع الحالة الراهنة والاحتياجات الفعلية. وينبغي أن تركز على الأولويات الرئيسية، وأن تدير نطاقها بشكل مناسب وألا تحاول أن

سيلا من الجوع والفقر. وتوضح الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة ليونز أيضا خطورة الحالة الإنسانية الأفغانية.

وفي هذا المنعطف الحرج، ينبغي أن تكون مساعدة أفغانستان على تخفيف أزمتها الإنسانية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي أهم الأولويات وأكثرها إلحاحا. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة الرئيسية، أن يزيد من مساعدته. وينبغي ألا تكون هناك أي شروط سياسية مرتبطة بالمعونة الإنسانية تحت أي ظرف من الظروف. وفي الوقت نفسه، من المهم الاعتراف بأن المعونة الإنسانية وحدها لن تكون كافية لحل المشكلة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضخ السيولة بنشاط في أفغانستان وأن يساعد البلد على استعادة سوقه المحلية ونظامه الاقتصادي، وإعادة الاندماج في التعاون الاقتصادي الإقليمي والدولي، والشروع تدريجيا في طريق التنمية السلمية. وينبغي الوقف الفوري لأي حصار اقتصادي أو جزاءات أحادية الجانب ضد أفغانستان.

وفي ظل هذه الحالة الإنسانية والاقتصادية القاتمة، قررت حكومة الولايات المتحدة في الشهر الماضي تحويل الأصول الأفغانية المجمدة البالغ قيمتها ٧ مليارات دولار لأغراض أخرى، مما أثار احتجاجات ومظاهرات في أجزاء كثيرة من أفغانستان. تلك الأصول ملك للشعب الأفغاني ودولة أفغانستان ذات السيادة. وممارسة التعامل التعسفي مع أصول البلدان الأخرى في الخارج بموجب القانون المحلي ليس لها سابقة. إنه انتهاك لسيادة أفغانستان وممتلكاتها الوطنية وانتهاك خطير للقانون الدولي.

تلك الأصول هي الأصول القليلة المتاحة التي تملكها أفغانستان، وهي ذات أهمية بالغة لاستقرار النظام والتنمية في البلد. وبالنسبة للشعب الأفغاني، فإن تلك الأصول هي أمواله المنقذة للحياة وأمله في البقاء. وعندما يكون الشعب الأفغاني في أمس الحاجة إليها، فإن تجميد تلك الأصول واختلاسها بلا رحمة يشكلان ضررا ثائويا له ويتعارضان تماما مع الروح الحقيقية للأخلاق والعدالة. ولو كان هناك إخلاص حقيقي بشأن دعم الشعب الأفغاني، لكان من الممكن بالتأكيد أن تكون هناك طرق أكثر وأفضل لإعادة تلك الأصول.

والأطفال، من أجل البقاء والحصول على حقوقهم. إن الحق في الأمن وحرية التنقل غير المشروطة، خاصة بالنسبة للنساء والفتيات؛ والحق في التعليم؛ والحق في ممارسة مهنة ما؛ وحرية التعبير واحترام حقوق الأقليات، هي أمور ليست اختيارية. ومنذ استيلائها على السلطة بالقوة، زادت حركة طالبان، وخلاًفاً لالتزاماتها، من انتهاكاتها وتجاوزاتها للحقوق، بما في ذلك أبسط الحقوق.

وعلاوة على ذلك، نشير إلى أن طالبان من بين الجهات الممثلة في ارتكاب انتهاكات المدرجة على قائمة الجهات سيئة السمعة التي ترد في تقارير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح. ولذلك، يجب أن ندعم عنصراً قوياً لرصد وتقييم حالة حقوق الإنسان أثناء فترة الولاية المقبلة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بما في ذلك التمكين من احترام حقوق المرأة وحماية الأطفال. وبنفس الطريقة، من الضروري أن تعمل البعثة مع حركة طالبان، لدى اضطلاعها بمهمة الدعم السياسي، من أجل إنشاء حكومة تمثيلية وشاملة للجميع وشرعية في نظر الشعب الأفغاني.

وفي مواجهة الحالة الإنسانية الكارثية المتدهورة باستمرار، يجب على البعثة أيضاً أن تواصل القيام بدورها بوصفها منسق المعونة الإنسانية حتى يتسنى إيصال هذه المساعدة إلى كل المحتاجين في جميع أنحاء أفغانستان. وسنظل متيقظين لضمان أن تمنع البعثة أي اختلاس لهذه المعونة. ونحن نعول على الأمم المتحدة في إنشاء آلية رصد قوية، بما في ذلك من خلال وحدة إدارة المخاطر، لتحقيق هذه الغاية.

وفيما يتعلق بالأمن، يمكن للجميع أن يروا أوجه القصور في سجل طالبان. لقد استمعنا إلى وعودهم. ونحن نحكم - وسنحكم عليهم - من خلال أفعالهم. ويجب عليهم أن يعطوا الأولوية لقطع جميع الروابط، أيا كان طابعها، مع الجماعات الإرهابية، ولا سيما تنظيم القاعدة وفرعه الإقليمي: جماعة تنظيم القاعدة في شبه القارة الهندية. ويشير التقرير الأخير لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات تحت رعاية اللجنتين المنشأتين عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) والقرار

تفعل كل شيء. وتتمثل الأولوية القصوى في دفع المجتمع الدولي إلى زيادة المساعدة المقدمة إلى أفغانستان ودعم جهود البلد لتحسين حياة الناس والحفاظ على الاستقرار واستعادة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاندماج بشكل أفضل في المجتمع الدولي الأكبر.

إن عمل الأمم المتحدة في أفغانستان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتعاون السلطات الأفغانية الحاكمة. ولذلك، من المهم أن نأخذ في الاعتبار وجهات النظر المعقولة لتلك السلطات وشواغلها لتمهيد الطريق للتعاون بين الجانبين. وستواصل الصين العمل بصورة وثيقة مع أعضاء المجلس لاتخاذ الترتيبات المناسبة لتمديد الولاية.

وتلتزم الصين دائماً، بوصفها جارة صديقة لأفغانستان، بدعم السلام والاستقرار والتنمية في البلد. وستعمل الصين عن كثب مع بلدان المنطقة وستقدم مساهمات بروح حسن الجوار في تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان على المدى الطويل من خلال آليات مثل اجتماع وزراء خارجية البلدان المجاورة لأفغانستان بشأن المسألة الأفغانية. وسنشرك أيضاً بنشاط في مختلف الآليات المتعددة الأطراف ذات الصلة بأفغانستان وسنشجع الإجراءات المنسقة التي تتخذها جميع الأطراف لخلق التآزر ومساعدة أفغانستان على الشروع في مسار التنمية السليمة.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أضم صوتي إلى زملائي في تمنياتي لكم، سيدتي الرئيسة، كل النجاح في رئاستكم لمجلس الأمن لشهر آذار/مارس. وأرجو أن تتأكدي من أنك تحظين بدعمنا الكامل. وأود أن أشكر ديورا ليونز على إحاطتها وأن أؤكد لها دعمنا الثابت في جميع أعمالها. وأود أيضاً أن أشيد بمريم صافي على إفادتها عما شهدته بنفسها والتي كانت إفادة قوية للغاية، وأشكرها على ذلك وأشيد بشجاعتها.

تقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بمهمة أساسية. ونريد أن نرى الأمم المتحدة تحتفظ بوجود قوي في أفغانستان، كما أوصى الأمين العام.

سمعنا مرة أخرى من السيدة ليونز أن شعب أفغانستان يواجه تحديات كبيرة جمة. ويكافح جميع الأفغان كل يوم، ولا سيما النساء

هذا العام لتصل إلى ٣٨١ مليون دولار. ووافقت المملكة المتحدة أيضاً على المشاركة في استضافة مؤتمر لإعلان التبرعات في ٣١ آذار/مارس لجمع الأموال لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية. وأحث جميع الدول الأعضاء على تكثيف دعمها.

بيد أن المساعدة الإنسانية ليست كافية في حد ذاتها. ونرحب بإطار الأمم المتحدة للمشاركة خلال المرحلة الانتقالية في أفغانستان، وهو نهج لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها لتوفير المساعدة المنقذة للحياة ودعم الاحتياجات الإنسانية الأساسية. بيد أنه لا يزال يجب على المجتمع الدولي التصرف على وجه الاستعجال لإيجاد حلول مبتكرة لمعالجة أزمة السيولة ووضع المبادئ والآليات اللازمة لتقديم المساعدة التي تتجاوز المعونة الإنسانية الأساسية.

ويتعين على طالبان، من جانبها، معالجة شواغل المجتمع الدولي، كما حددنا في القرار ٢٥٩٦ (٢٠٢١). ويساورنا قلق خاصة إزاء التقارير التي تفيد بزيادة الأعمال الانتقامية ضد قوات الأمن والمسؤولين الحكوميين السابقين، فضلاً عن الهجمات على جماعات الأقليات واحتجاز ممثلي المجتمع المدني. وتدعو الاعتقالات الأخيرة للناشطات وأفراد أسرهن، بسبب احتجاجهن السلمي دعماً لحقوق المرأة، إلى القلق بشكل خاص، وكذلك الإعلانات التي يبدو أنها تزيد من تقييد قدرة المرأة على السفر.

وفي الأسابيع القليلة الماضية في بعض الولايات، تمكنت بعض النساء من العودة إلى الجامعة وقدمت حركة طالبان التزامات هامة علانية بأنه سيكون بوسع جميع الفتيات العودة إلى المدارس الثانوية في نهاية آذار/مارس عندما يعاد فتح المدارس بعد عطلة الشتاء. إن النساء والفتيات المتعلقات والأصحاء سيسهمن في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية، وسنراقب عن كثب لنرى مدى وفاء حركة طالبان بالتزاماتها.

إن ثمة أهمية حيوية لأن نواصل في مجلس الأمن التحدث بصوت واحد دعماً لعمل الأمم المتحدة في الأشهر المقبلة، ونتطلع إلى إجراء مناقشات بشأن التجديد المقبل لولاية البعثة. وتؤيد المملكة

١٩٨٨ (٢٠١١) إلى أن حركة طالبان لم تتخذ حتى الآن أي خطوات للحد من أنشطة الجماعات الإرهابية في أفغانستان وأن هذه الأخيرة تتمتع بحرية لا مثيل لها لم تشهدها منذ سنوات عديدة.

ويبين التقرير أن حركة طالبان، التي لا تزال أبعد ما تكون عن قطع علاقاتها مع تنظيم القاعدة، بل أدمجت أعضاء من تلك المنظمة الإرهابية في حكومتها المؤقتة، تخاطر بتحويل أفغانستان مرة أخرى إلى ملاذ للتنظيم وفروعه. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن يتمكن فريق الرصد من مواصلة عمله بشكل مستقل وفي أمان تام، بما في ذلك عن طريق تمكين عمل الفريق على أرض الواقع. وبالمثل، سيتعين على البعثة أن تعمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها في أفغانستان.

ويجب على حركة طالبان أن تثبت أنها تغيرت وأنها مستعدة للانضمام إلى المجتمع الدولي. ويجب أن تتحمل مسؤولياتها. وفي هذا السياق، سيكون دور التقييم والحوار الذي تضطلع به البعثة حاسماً للإبقاء على أفغانستان في مجتمع الأمم. ويمكن للمجلس أن يعول على التزام فرنسا الراسخ بالوقوف إلى جانب الشعب الأفغاني.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن أطيب التمنيات لكم، سيدتي الرئيسة، ولفريقكم في رئاستكم. وأود أيضاً أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ليونز والسيدة مريم صافي على إحاطتهما القويتين الرصينتين.

لا يزال الوضع الاقتصادي في أفغانستان مدعاة للقلق الشديد. إن أفغانستان تواجه أشد أزمة أمن غذائي في العالم، ويحتاج أكثر من نصف السكان إلى المساعدة الطارئة. وتظل مخاطر وقوع كارثة إنسانية مخاطر حقيقية، وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتجنب الانهيار الاقتصادي. ولا يزال عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وقيادة الأمم المتحدة في توجيه استجابة دولية منسقة جيداً ومرتبطة من حيث الأولوية وتتوفر لها الموارد الكافية أمراً بالغ الأهمية.

وستظل المملكة المتحدة في طليعة الداعمين لهذه الاستجابة الإنسانية. وقد ضاعفت المملكة المتحدة بالفعل مساعداتها لأفغانستان

لإغاثة اللاجئين لهذا العام. ومع ذلك، فإن حجم الأزمة الإنسانية الراهنة يتطلب دعماً من المجتمع الدولي أكثر بكثير مما يمكن لأي منا وحده أن يوفره. ولهذا السبب نحث الجهات المانحة على المساهمة بسخاء في تلك الجهود خلال مؤتمر قمة إعلان التبرعات الذي تشارك ألمانيا والمملكة المتحدة والأمم المتحدة في استضافته في وقت لاحق من هذا الشهر. ولهذا السبب أيضاً عملنا مع البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي لتحويل مئات الملايين من الدولارات مما لديهما من أموال تخص أفغانستان لدعم عمل منظمات الأمم المتحدة هناك. ونتوقع أن تزيد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من الدعم المقدم في سياق هذه الجهود في الأشهر المقبلة.

ولا يمكننا أن ننسى أن الأزمة الإنسانية في أفغانستان لا تنفصل عن التحديات الاقتصادية الأوسع نطاقاً التي تواجه البلد نتيجة لقرار طالبان بالسعي للحصول على السلطة بالقوة وليس عن طريق التفاوض. وقد اتخذت الولايات المتحدة عدة تدابير ملموسة للمساعدة في التصدي لتلك التحديات في الأسابيع الأخيرة. وفي ١١ شباط/فبراير، وقع الرئيس بايدن أمراً تنفيذياً بشأن حماية بعض أصول البنك المركزي الأفغاني الموجودة في الولايات المتحدة وطلب في الوقت نفسه إعفاء المحكمة من أجل إتاحتها لصالح الشعب الأفغاني. ومن المؤكد أنه لم يتم اتخاذ أي قرار بشأن كيفية استخدام تلك الأموال المتحفظ عليها في نهاية المطاف لصالح الشعب الأفغاني، ولكن أي تصرف في تلك الأموال يجب أن يتم من خلال مشاورات وثيقة وذات مغزى مع طائفة واسعة من الجهات المعنية، بما في ذلك الخبراء الاقتصاديون والتقنيون الأفغان، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، بشأن كيفية استخدام تلك الأموال بأكثر قدر من الفعالية لتلبية احتياجات أفغانستان الاقتصادية والإنسانية.

وسيتعين على محاكمنا أيضاً أن تحدد مقدار ما تبقى من الأصول الموجودة في الولايات المتحدة، إن وجدت، التي ينبغي أن تؤول، بموجب القانون الأمريكي، إلى ضحايا الإرهاب الصادر لصالحهم أحكام ضد طالبان. ومع ذلك، لولا ذلك الأمر التنفيذي وما صاحبه من إجراءات، لظل حصول الشعب الأفغاني على جميع الأرصدة

المتحدة تأييداً كاملاً تمكين بعثة الأمم المتحدة وكفالة فعاليتها لتتولى المسؤولية عن إيصال الاستجابة الإنسانية وتقوم بالرصد والدعوة إلى حريات وحقوق جميع الأفغان وتعزيز الاستقرار. ونأمل أن يتحد جميع أعضاء مجلس الأمن وراء ذلك الهدف دعماً لشعب أفغانستان.

السيد ديلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):

أشكر الممثلة الخاصة ليونز على إحاطتها. والشكر موصول لفرقيها في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على عمله والتزامه. وأشكر السيدة صافي على مداخلتها ومنظورها.

لا تزال الولايات المتحدة تدعم بقوة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والمهمة التي تؤديها. ونرحب بتوصيات الأمين العام بشأن المضي قدماً في تحقيق الأهداف والأولويات الاستراتيجية للبعثة.

وأود أن أعرب عن حزني على مقتل العاملين في مجال مكافحة شلل الأطفال الأسبوع الماضي في أفغانستان أثناء قيامهم بعملهم المنفذ للحياة. وندين تلك الهجمات المروعة إدانة قاطعة ونعرب عن خالص تعازينا لأسر القتلى وأصدقائهم وزملائهم. ونشعر بالحزن كذلك إزاء ما سيعانيه الأطفال في مقاطعتي قندوز وتخار جراء عدم الحصول على الخدمات الحيوية التي يأمل هؤلاء العمال في توفيرها.

وبينما ينظر المجلس في كيفية تناول تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تؤكد الولايات المتحدة دعمها القوي للمساعي الحميدة للبعثة، ومهام الرصد والإبلاغ بشأن حقوق الإنسان، ودورها في تنسيق الأنشطة الإنسانية، وأنشطة حماية الأطفال والمدنيين، والعمل على تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في جميع جوانب الحياة العامة. كما أن حاجة المجتمع الدولي إلى دعم الجهود الإنسانية للأمم المتحدة وتوفير الموارد الكافية لها تظل أيضاً في غاية الإلحاح.

ولا تزال الولايات المتحدة أكبر الجهات المانحة لتمويل عمليات الأمم المتحدة الإنسانية في أفغانستان. وقد ساهمنا بالفعل بأكثر من ٣٠٨ ملايين دولار في خطة الاستجابة الإنسانية والخطة الإقليمية

والنساء قادرات على الحصول على التعليم على جميع المستويات، وهو ما التزمت به طالبان علنا. لقد حرمت الفتيات من الحق في الحصول على التعليم لفترة طويلة جدا الآن. وندعو طالبان إلى وضع حد لعمليات القتل الانتقامية والاختفاء القسري. كما ندعو طالبان إلى احترام حرية التعبير، بما في ذلك حرية الإعلام وحرية التجمع السلمي.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن.

وأود أن أرحب بالسيدة ديورا ليونز في جلسة اليوم وأشكرها على إحاطتها.

لا تزال الحالة في أفغانستان مدعاة للقلق الشديد. وقد ذكرت الممثلة الخاصة للأمين العام نقطة التحول. ولا تزال الحالة الإنسانية خطيرة، مع وجود آفاق مروعة للمجتمع الأفغاني، بوجه عام، وأسوأ بالنسبة للنساء والفتيات والأقليات على وجه الخصوص. ويشكل غياب حكومة شاملة للجميع عقبة خطيرة أمام تحسين إدارة البلد واقتصاده وأمنه. ولم توضح حركة طالبان بعد نوع الدولة التي تعترف بنائها.

إن اعتماد أكثر من نصف السكان على الإغاثة الدولية وحدها من أجل البقاء على قيد الحياة أمر يبعث على القلق البالغ. وتدعم ألبانيا جميع الجهود الجارية التي يبذلها المجتمع الدولي، بكل الوسائل الممكنة. وينبغي أن يستمر إيصال المعونة والدعم للشعب الأفغاني دون عوائق. ونؤيد ضخ الدعم النقدي الطارئ لموظفي الحكومة في أفغانستان، مثل المدرسين والأطباء والمرضيين، مما يسمح باستمرار أداء الخدمات الأساسية والحماية للسكان.

وبعد المحادثات التي جرت في أوصلو وجنيف، تكرر ألبانيا دعوتها لطالبان إلى الشروع بجدية في الوفاء بالتزامات أفغانستان الدولية. فبدون تلبية تلك المطالب المقبولة عموما وبدون توافر الوضوح وضمانات قوية من سلطات الأمر الواقع في أفغانستان، سيكون من الصعب على طالبان المشاركة على الساحة الدولية، الأمر الذي سيكون له أثر مباشر على الحالة الإنسانية في البلد. وينبغي أن يكون

المتحفظ عليها الخاضعة للولاية القضائية للولايات المتحدة متعذرا في المستقبل المنظور، في ضوء الضمانات المعمول بها وارتباط تلك الأموال بالدعاوى الجارية من جانب ضحايا الإرهاب.

ويبدو أن تلك الخطوات لا ترضي زملاءنا الصينيين. لقد استمعنا مرارا وتكرارا إلى انتقادهم لإجراءات الولايات المتحدة في مختلف الاجتماعات التي عقدناها بشأن أفغانستان. ومن المؤسف أن الصين تقضي وقتا في انتقاد إجراءات الولايات المتحدة أطول من ذلك الذي تقضيه في التركيز على مساعدة الشعب الأفغاني نفسه. إن الصين هي ثاني أكبر مساهم في الأمم المتحدة. وما فعلته الصين لمساعدة شعب أفغانستان أو الإسهام في تحقيق الأمن الإقليمي لا يتناسب مع تلك المكانة.

كما نواصل اتخاذ خطوات لتنفيذ القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١)، الذي اعتمدته هذا الجهاز في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وفي الأسبوع الماضي فقط، أصدرت وزارة الخزانة لدينا الترخيص العام رقم ٢٠ لضمان ألا تقف الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة في طريق المعاملات التجارية أو المشاركة المؤسسية اللازمة لتقديم المعونة إلى الشعب الأفغاني وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية له.

وأود أن أكون واضحا - إن كل تلك التدابير ينبغي ألا تكذب حقيقة أن المسؤولية تقع على عاتق طالبان لتهئية الظروف اللازمة لأفغانستان من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ونود أن نرى المصرف المركزي الأفغاني "مصرف دا أفغانستان" في وضع يستأنف فيه نشاط المصرف المركزي الطبيعي، على سبيل المثال. بيد أن قدرته على القيام بذلك من عدمها، بصراحة، ليست في أيدينا.

وعلاوة على ذلك، فإن اهتمامنا بالاحتياجات الإنسانية والاقتصادية الهائلة لأفغانستان لا يمكن أن يصرف انتباهنا عن الاستمرار في المطالبة بأن تتمكن النساء والفتيات وأفراد جماعات الأقليات من التمتع الكامل بحقوقها والمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان. ومع إعادة فتح المدارس العامة في جميع أنحاء أفغانستان هذا الشهر، سنراقب بعناية لنرى ما إذا كانت الفتيات

مجلس الأمن لهذا الشهر. وأقدم لكم أطيب تمنياتي، سيدتي، وآمل أن نتمكن معا من النهوض بالعمل الهام للمجلس. وأود أيضا أن أشيد بوفد الاتحاد الروسي على الطريقة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

ويسر غانا أن هذه الجلسة بشأن الحالة في أفغانستان قد عقدت قبل انتهاء الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في وقت لاحق من هذا الشهر. وفي هذا الصدد، نرحب ترحيبا حارا بالإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمن العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيدة ديورا ليونز. كما نعرب عن خالص شكرنا للسيدة مريم صافي على إحاطتها.

من المهم أن نكون واضحين عندما نتكلم عن المسائل السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية المعقدة والحالة المزرية في أفغانستان. لذلك، أود في البداية أن أؤكد أن حل حالة الأزمة في أفغانستان سيستلزم استبعاد جميع الاعتبارات والشواغل الجغرافية السياسية في النهج التي نعتمدها لمصلحة شعب أفغانستان.

وسوف أشرع في الإدلاء بالنقاط الثلاث التالية. أولا، تؤكد غانا أن مصلحة الشعب الأفغاني وسلامته يجب أن تكونا في جميع الأوقات في الصدارة وفي محور أعمال الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والجهات الفاعلة في المنطقة. إن إجراءاتنا الموحدة والحقيقية يمكن أن تتقذ وستقذ أرواح ملايين الأفغان، الذين يواجه الكثير منهم نقصا حادا في الأغذية، وهم مشردون داخليا وغير قادرين على الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك مياه الشرب والرعاية الصحية والتعليم.

ثانيا، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل الإبقاء على حسن النية والتضامن مع الشعب الأفغاني. ولم تكن مساعدة أفغانستان على الاستقرار وإعادة البناء أكثر أهمية مما هي عليه اليوم. وسيتعين على مجلس الأمن بصفة خاصة أن يتحمل مسؤوليته وأن يكفل أن يتم الاتفاق بالإجماع وبسرعة على ولاية قوية وملزمة للغرض لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، من أجل دعم جهود إعادة الإعمار والتعافي في أفغانستان بشكل فعال.

السبيل الوحيد للمضي قدما هو إجراء عملية المصالحة التي يقودها الأفغان ويملكون زمامها وتشكيل حكومة شاملة للجميع.

وسنواصل التأكيد على أن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي تلتزم كل دولة باحترامه، يظل حجر الزاوية لمجتمع يؤدي وظائفه بالكامل في أفغانستان. وينبغي أن يتمتع المجتمع بأسره بحرية التجمع والتعبير، ويجب أن يكون العاملون في مجال الصحافة قادرين على إعداد تقاريرهم والوفاء بواجباتهم بحرية وبدون خوف. وتؤكد ألبانيا من جديد دعوتها إلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان لكل فرد في أفغانستان، وتعارض أي شكل من أشكال التمييز على أساس الإثنية أو المعتقد أو نوع الجنس. ولا يمكن أن يحدث التعافي في أفغانستان بدون عودة النساء إلى العمل وعودة الفتيات إلى المدرسة.

ولا يزال الإرهاب يهدد الاستقرار وجهود بناء الدولة في هذا البلد، وكذلك في منطقة وسط آسيا. ولا يمكننا أن نسمح بتقويض الإنجازات التي تحققت في السنوات العشرين الماضية في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والقاعدة والمنتسبين إليهما. وينبغي أن يكون احتمال أن تصبح الأراضي الأفغانية ملاذا للإرهاب الدولي صفرا.

أخيرا وليس آخرا، نشيد بالدور الاستثنائي الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في أفغانستان كنساء ورجال يمثلون الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، فإن جميعهم يستحقون منا الثناء على عملهم وجهودهم. وقد أيدت ألبانيا تقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير (S/2022/64)، وترى أن منح بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ولاية واضحة وقوية توسع مهام البعثة ومسؤولياتها لن يؤدي إلا إلى تحسين التفاعل بين العالم وأفغانستان، وهو ما يحتاجه الشعب الأفغاني بشدة. ونقف ألبانيا على أهبة الاستعداد لدعم أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في الميدان والمشاركة في عملية تمديد ولايتها.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدتي الرئيسة، وبالتالي الإمارات العربية المتحدة، على توليك رئاسة

العمل، وحرية التعبير والتنقل، وضمان حصول الفتيات الكامل على التعليم. وهذا هو المعيار الأدنى المتوقع من كل عضو مسؤول في المجتمع الدولي.

وفي الختام، تؤكد غانا من جديد التزامها بأفغانستان مستقرة ومستعدة لنشاطها وأمنه، تعيش في سلام مع جيرانها.

السيدة إيفستيفنيا (الاتحاد الروسي) (تكلت بالروسية): في بداية بياني، أود أن أهنئ وفد الإمارات العربية المتحدة على بدء رئاسته لمجلس الأمن هذا الشهر، وأتمنى لكم، سيدتي الرئيسة، كل النجاح، ويمكنكم أن تعولوا على دعمنا.

ونود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيدة ديورا ليونز، على مشاركة وجهات نظرها وتقييم الحالة في الميدان. واستمعنا أيضا باهتمام إلى الرأي الذي أعربت عنه ممثلة المجتمع المدني الأفغاني، السيدة مريم صافي. ويسرنا أن نرى ممثلي بلدان المنطقة يحصلون على الكلمة لمناقشة مواضيع ذات أهمية كبيرة بالنسبة لهم.

لقد قرأنا تقرير الأمين العام عن الحالة في البلد (S/2022/64) بعناية فائقة. إن الحالة الراهنة في أفغانستان تتغير باستمرار. وتبين السلطات الأفغانية الجديدة أنها مستعدة لبناء تفاعل بناء مع المجتمع الدولي. ونلاحظ بعض الجهود التي تبذلها لحل المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن بين التغييرات الإيجابية، يمكننا أن ندرج المرسوم الذي أصدره زعيم الطالبان، الملا هيبه الله أخوندزادة، بشأن التدابير المتخذة لكفالة حقوق المرأة في الزواج والملكية والميراث وبعض المجالات الأخرى. ويمكن للمرأة أن تشارك في الأعمال التجارية بما يتماشى مع القيم الإسلامية والأفغانية.

ويجري إيلاء اهتمام أكبر للمسائل التعليمية. وفي شباط/فبراير/ أعادت الجامعات الحكومية فتح أبوابها، كما أن تعليم الفتيات متاح بالفعل في ثلث مقاطعات البلد. ونلاحظ أيضا تحسنا في الحالة الأمنية

ثالثا، وكما أوضحت الممثلة الخاصة ليونز بإيجاز، يجب أن نتناول ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بطريقة خلاقة وبمرونة، دون ترك مجال للغموض. ولذلك فإن غانا مصممة على المشاركة البناءة في العملية وستساعد في تجاوز الخلافات، إن وجدت. كما أننا سنكون حازمين في دعمنا لصياغة محددة في ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تشجع العمليات السياسية الشاملة للجميع وهياكل الحوكمة، مع مراعاة المجتمع الأفغاني المتعدد الأعراق والمتنوع. وسواصل بثبات دعمنا لإطار حقوق الإنسان ضمن الولاية التي تكفل حماية المدنيين والأقليات والأشخاص الضعفاء مثل المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة. وسندعم أيضا ولاية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تكون بمثابة وصيا على النساء والأطفال المحتاجين.

إن إعادة أفغانستان إلى الحياة الطبيعية هدف شامل يجب أن يظل مسؤولية مشتركة ورئيسية لنا جميعا. ونلاحظ في هذا الصدد الاجتماعات التي تيسرها أوصلو بين قادة سلطات الأمر الواقع وجماعات المجتمع المدني الأفغانية في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، وكذلك محادثات الدوحة بين البلدان الأوروبية وسلطات الأمر الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإعلان الأخير عن العمليات التي بدأت في العمل لإلغاء تجميد أصول أفغانستان وتوجيه الأموال إلى الأنشطة الإنسانية لصالح الشعب الأفغاني أمر جدير بالثناء. ونشيد كذلك بالتعاون المتزايد بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وسلطات الأمر الواقع. وتتوقع غانا أن تواصل سلطات الأمر الواقع العمل بحسن نية وتتواءم مع الجهود العالمية لتقديم الإغاثة الدائمة للمواطنين الأفغان، الذين يحتاج الكثير منهم إلى مساعدة إنسانية عاجلة.

وليس الأمر كأن سلطات الأمر الواقع مدعوة للقيام بما هو غير عادي. بل على العكس من ذلك، فإننا نطلب ببساطة من الطالبان الالتزام بدعم الحريات الأساسية لجميع المواطنين الأفغان من دون تمييز، وتوفير فرص متساوية لهم في الحصول على الخدمات الإنسانية الأساسية، وكذلك الوصول إلى نظام قضائي عادل، وفرص

جيوب الدمى الأمريكية الفاسدة. ونتيجة لذلك، أصبح البلد معتمدا على المجتمع الدولي دون أن تكون لديه آفاق للتنمية المستقلة. وقد أودى الوجود الأمريكي في أفغانستان الذي دام ٢٠ عاما، بحياة الآلاف من الأفغان العاديين والجنود الأمريكيين فضلا عن بلايين الدولارات. وترك الشعب الأفغاني بكل رياء لمحاربة الخراب والفقر والإرهاب والتجويع بمفرده. وفي هذا الصدد، نأسف لأن بعض أعضاء المجتمع الدولي ما زالوا غير مستعدين لتقديم مساعدة شاملة، دون تحفظات أو شروط مسبقة، وتطبيع الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في أفغانستان

لقد مر شهران ونصف الشهر منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١)، الذي يدعو إلى تعزيز المساعدة الإنسانية من خلال جميع القنوات لمواجهة الأزمة المتنامية في البلد. ونوه بالجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة الإنسانية. وأعطنا أيضا علما بخططها الأولية لتنظيم مؤتمر دولي آخر للمانحين في ٣١ آذار/مارس لحشد الدعم المالي وتقييم التقدم المحرز في هذه المجالات. ولكن هذه الخطوات ليست كافية لكفالة انتعاش مستدام في أفغانستان بعد انتهاء النزاع.

ونظرا لشلل النظام المصرفي والبطالة، لا يزال شعب البلد يعيش على حافة البقاء. إنهم يبيعون أطفالهم، ناهيك عن بيع أعضائهم. وعلى الرغم من الحالة المأساوية، ما زلنا نشهد محاولات من جانب فرادى الدول لاستخدام أي ذريعة لتأجيل الإفراج عن الأصول لأطول فترة ممكنة. وأقل ما يمكن القول عن الأمر الذي أصدره رئيس الولايات المتحدة في ١١ شباط/فبراير بتجميد حسابات البنك المركزي الأفغاني واستخدام هذه الأموال لدفع تعويضات لأقارب ضحايا العمل الإرهابي الذي وقع في ١١ أيلول/سبتمبر هو أنه مجرد استهزاء.

ومن غير الأخلاقي إلقاء اللوم في هذه المأساة على الأفغانيين الأبرياء.

إن عواقب الانهيار التام في أفغانستان ستؤثر على الجميع وستكون أوسع انتشارا مما كان يُعتقد في البداية. وستؤدي حتما إلى نزوح أعداد هائلة من اللاجئين، وانتشار الإرهاب، وزيادة إنتاج المخدرات، وبالتالي إلى المزيد من عدم الاستقرار في المنطقة وخارجها.

في البلد، مما أتاح للعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية الوصول إلى تلك المناطق التي كان يتعذر الوصول إليها حتى وقت قريب.

وما زلنا نتوقع أن تتخذ الطالبان تدابير جادة لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها، وأساسا، فيما يتعلق بالانتهاء من عملية المصالحة بين الأفغان، وإقامة سلطات حكم شاملة حقا للجميع تعكس مصالح جميع القوى الإثنية والسياسية الرئيسية في البلد. ومن المهم مواصلة بذل الجهود لمكافحة تهديدات الإرهاب والاتجار بالمخدرات. وأود أن أؤكد أننا نثير كل هذه الشواغل في سياق اتصالاتنا الثنائية مع السلطات الجديدة.

ولا تزال أولويتنا العامة دون تغيير: الحفاظ على الاستقرار في أفغانستان، وهو هدف نتشاطر مع أفغانستان، وتتوقف عليه الحالة في المنطقة عموما. ومن المستحيل حل القضايا القديمة بفعالية ومواجهة تحديات جديدة عندما يكون هناك غياب للإمكانات الوطنية أو عندما يكون هناك تدفق للمهنيين إلى الخارج ونقص في الموارد المالية.

وأود أن أذكر بأن الولايات المتحدة دخلت أفغانستان قبل ٢٠ عاما في مهمة خاصة لمكافحة الإرهاب. بيد أن وصولها إلى البلد لم يعمل سوى على تعزيز وضع أفغانستان كمرتع للإرهاب والاتجار بالمخدرات. وبالإضافة إلى تنظيم القاعدة والكيانات المرتبطة به الموجودة في أفغانستان، شهدنا وصول تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وانتشار نفوذه. وفي الوقت نفسه، أتيحت للجيش الأمريكي، خلال سنوات وجوده في البلد، العديد من الفرص والوقت للفضاء على الإرهاب في أفغانستان، بما في ذلك الخيارات المادية والعسكرية والتقنية.

وفي مناسبات عديدة، سألنا عن طائرات هليكوبتر مجهولة الهوية تنقل مقاتلي تنظيم داعش وأسلحتهم إلى مناطق مختلفة في البلد، بما في ذلك إلى الشمال، في وقت قيل لنا فيه إن قوات التحالف تسيطر على الوضع سيطرة كاملة. وبلغ أيضا نمو الاتجار بالمخدرات خلال هذه السنوات مستويات غير مسبوقة.

وفي ظل هذه الخلفية، ظلت الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد مزرية. والبلايين التي تم ضخها في البلد انتهى بها المطاف في

الإنسان في البعثة أو ربط حالة حقوق الإنسان بالمساعدة الإنسانية والمساعدة في الإنعاش. إن الرغبة في جعل البعثة جهة مشرفة لإرضاء غير المستعدين لتقديم المساعدة للأفغان العاديين دون شروط مسبقة، أمر غير مقبول.

ونحن مقتنعون بأن مفتاح الأداء الفعال للبعثة هو إقامة علاقة جيدة مع البلد المضيف وكسب ثقة السلطات. ويتوقف نجاح البعثة السياسية الخاصة على أن تكون لديها ولاية واقعية وواضحة وقابلة للتحقيق، مع مراعاة جميع الخصائص الإقليمية والفوارق الدقيقة بدلا من الأفكار المجردة. إن موافقة السلطات الجديدة على شكل جديد للبعثة وعلى تغيير طرائق عملها كان، ولا يزال، عامل مهم في هذا الصدد.

السيدة ثورويتيتش (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أهنيكم، سيدتي الرئيسة، على تولي بلدكم الرئاسة. ويتمنى وفد بلدي النجاح لدولة الإمارات العربية المتحدة، ويمكنه أن يعول على دعمنا.

وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ليونز على إحاطتها بشأن آخر التطورات في أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على العمل الذي تضطلع به. وأشكر أيضا السيدة صافي على مداخلتها هذا الصباح.

وتحيط كينيا علما بتقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (S/2022/64) وتوصياته.

ونرحب بالتقارير التي تفيد بأن الحالة الأمنية العامة في البلد قد تحسنت. غير أننا نلاحظ بقلق أن الجريمة قد زادت في نفس الوقت. وينبغي لأي إجراء يسعى إلى إيجاد حلول للمسائل المتصلة بالجريمة أن يحترم حقوق الإنسان وأن يدعم كرامة الشعب الأفغاني.

ومما يثلج الصدر التعاون الإقليمي المتزايد بين مختلف أصحاب المصلحة، ولا سيما البلدان المجاورة. وفي هذا الصدد، نحث حركة طالبان على العمل أيضا مع البلدان الإقليمية الأخرى لمعالجة أي توترات وحوادث أمنية على طول المناطق الحدودية وحلها بغية تعزيز نهج الأمن الجماعي. وينبغي أن تتواءم هذه النهج لكفالة التزام الطالبان

ولا يخدم المزيد من التدهور سوى مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجماعات أخرى، بما في ذلك الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، والحركة الإسلامية في أوزبكستان، وجماعة أنصار الله. ونحن جميعا ندرك جيدا أن تنظيم داعش لديه خطط لنشر نفوذه في المنطقة ومن ثم إلى روسيا. ولا تزال مسألة تصنيع المخدرات وتهريبها مسألة خطيرة. وتظل أفغانستان أكبر مورد للمواد الأفيونية في العالم. إن خطر تسلل الإرهابيين وتجار المخدرات إلى آسيا الوسطى، بما في ذلك تحت ستار اللاجئين، مسألة تثير قلق شركائنا الإقليميين. ونحافظ على حوار منتظم داخل منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون.

وفي هذا السياق، تابع أيضا عن كثب العمل المتواصل الذي يقوم به مقاتلو بانشير داخل جبهة المقاومة الوطنية الأفغانية. إن الانزلاق نحو حرب أهلية شاملة ليس في مصلحة الشعب الأفغاني ولا في مصلحة المنطقة قاطبة.

ونود أن نذكر مرة أخرى بأن محاولة التواصل مع السلطات الأفغانية الجديدة بلغة الإنذارات النهائية ستكون لها نتائج عكسية، وأنه من المهم استخلاص الدروس من أخطاء الماضي. ولن يتسنى التوصل إلى تسوية سلمية في البلد إلا بإجراء حوار بناء يأخذ في الاعتبار الخصائص الإقليمية والتحليل السليم للحقائق الراهنة. ومن الأمثلة على هذا التعاون الناجح والفعال الترويكات الموسعة وصيغة موسكو.

وإزاء تلك الخلفية، فإننا نحافظ على اتصالات منتظمة بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والسلطات الأفغانية الجديدة. وقد أحطنا علما بتوصيات الأمين العام بشأن طرائق عملها مستقبلا في البلد. ونتشاطر الرأي القائل بأن البعثة السياسية الخاصة في أفغانستان تؤدي دورا هاما بصفتها منسقة للمساعدة الإنسانية الدولية المقدمة إلى البلد. ونؤيد نية رئيستها، السيدة ليونز، بمواصلة رصد الحالة وتزويد المجتمع الدولي بالمعلومات الموضوعية والمهمة. ولا نتشاطر الفكرة التي مفادها أننا بحاجة إلى تعزيز عنصر حقوق

الأولوية للقضاء على جميع أشكال العنف الجنسي والجسدي وأنواع الأذى الجنسي الأخرى ضد النساء والفتيات والأطفال الأفغان، فضلا عن التراجع عن أي إجراءات تهدف إلى تقييد حريات المرأة وقدرتها على التنقل.

أخيرا، تؤيد كينيا صياغة ولاية قوية لتمكين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من القيام بعملها بفعالية. ونؤكد من جديد تضامنا الثابت مع شعب أفغانستان ونقف على أهبة الاستعداد لدعم جميع المساعي الرامية إلى ضمان سلامتهم ورفاههم.

السيد فلين (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في تهنئتك، سيدتي، على توليك رئاسة المجلس. وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة ليونز وفريقها على كل العمل الحيوي الذي يقومون به، وكذلك السيدة صافي على رسالتها القوية جدا إلى المجلس في هذا الصباح. وسأركز على ثلاث نقاط.

أولا، أود أن أتناول المعاناة المستمرة والمدمرة التي يكابدها الشعب الأفغاني. لقد مر أكثر من ستة أشهر منذ أن سيطرت طالبان على البلد. وفي كل مناقشة منذ ذلك الحين، بما في ذلك مناقشة اليوم، نسمع عن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان المروعتين والمتدهورتين في أفغانستان: العوز، والتجوع والاعتداءات على حرية التعبير وحالات الاختفاء والاتجار بالأطفال واستغلالهم جنسيا، ولا سيما الفتيات، والتخويف والعنف الجنسي والجسدي والقتل - وللأسف، القائمة تطول.

وعلى مدى ١٦٦ يوما، حرمت حركة طالبان الفتيات في أفغانستان من الحصول على التعليم الثانوي، مما يحرمهن من حقوقهن الإنسان الأساسية. ومن المروع أن بعض الذين يعملون بشجاعة للتخفيف من معاناة الناس في أفغانستان يدفعون حياتهم ثمنا لذلك. ونشجب قتل ثمانية من العاملين في مجال التطعيم ضد شلل الأطفال يوم الخميس الماضي وندعو إلى محاسبة المسؤولين عن ذلك.

بمكافحة الإرهاب وألا تكون أفغانستان ملاذا يمكن للجماعات الإرهابية، مثل تنظيمي داعش والقاعدة، ارتكاب أعمالها الإرهابية انطلاقا منه، ليس في أفغانستان فحسب، بل كذلك داخل المنطقة وخارجها.

ولا تزال كينيا تشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية المتردية، التي تفاقمته بسبب الجفاف الشديد، مما جعل أكثر من ٢٤ مليون أفغاني يعتمدون على المساعدة الإنسانية. وندعو جميع أصحاب المصلحة والمانحين الدوليين وأصدقاء أفغانستان إلى الاتحاد والمساهمة بسخاء في خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢ من أجل تقليص فجوة التمويل البالغة ٣,٩ بليون دولار.

غير أننا نؤكد أن المساعدة الإنسانية ليست مستدامة على المدى الطويل. وعلينا أن ندمج عناصر التنمية الاقتصادية في العمليات الإنسانية بهدف إيجاد سبل فعالة ومستدامة للالتعاش. ونأمل أن يُبذل كل جهد ممكن لتنفيذ إطلاق إطار الأمم المتحدة للمشاركة الموحدة خلال المرحلة الانتقالية لمساعدة الأفغان في عام ٢٠٢٢.

ولا تزال حالة الاقتصاد مسألة خطيرة تؤثر على كل أفغاني. وتخلق القيود التي تؤثر بشكل غير متناسب على حصول المرأة على التعليم والتحاقها بسوق العمل عقبة أخرى أمام جهود بناء دولة شاملة للجميع. ويشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون "التوقعات الاجتماعية والاقتصادية لأفغانستان ٢٠٢١-٢٠٢٢: تقادي أزمة الاحتياجات الأساسية" إلى أن ما لا يقل عن ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي يضيع عندما تواجه المرأة قيودا على العمل. ولذلك، نحث طالبان على النظر بعناية في هذا الواقع عند صياغة سياساتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القيود التي تمنع الأفغان من مغادرة البلد لا تضيف أي قيمة إذا لم يتمكن الأشخاص المتبقون في أفغانستان من الإسهام في تنمية بلادهم.

ونؤكد مجددا على ضرورة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في جميع جوانب الحياة الأفغانية، بما في ذلك على مستوى القاعدة الشعبية ومستوى القيادة. كما ندعو السلطات إلى إعطاء

ويجب أن يكون في جوهر الولاية المقبلة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان التزام لا لبس فيه بمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في جميع عمليات الحوار والعمليات السياسية. وببساطة، يتعين سماع أصوات النساء الأفغانيات، والأهم من ذلك، إيلاؤها ما يلزم من اهتمام. وينبغي أن تكون المرأة والسلام والأمن في صميم عمل الأمم المتحدة في أفغانستان. وينبغي أن يكون ذلك خطاً ذهبياً يرشدنا جميعاً في هذه الحقبة المظلمة بالنسبة للمرأة الأفغانية.

أخيراً، شهدنا على مدار ستة أشهر ازدياد طالiban لحقوق الإنسان، مما فاقم من الانتهاكات والتجاوزات التي تعرضت لها تلك الحقوق على مدار عقدين من الحرب. ومن واجب المجلس أن يتصدى لذلك. ومن الضروري تكليف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بولاية قوية في مجال حقوق الإنسان. ومن شأن وجود ولاية قوية تتعلق بحقوق الإنسان إنقاذ الأرواح، بما يكفل الاستماع إلى من يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان وعدم إسكاتهم. وسييسر ذلك تحقيق المساواة وسيوفر الحماية للمدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والأقليات. إن معالجة قضايا حقوق الإنسان تكون أصعب بكثير إذا لم تُوثق. والحد الأدنى الذي يمكن للمجلس أن يفعله هو ضمان تسجيل محنة الشعب الأفغاني، وليس نسيانها.

وختاماً، تقع على عاتق المجلس مسؤولية الوقوف إلى جانب شعب أفغانستان ودعمه. فهم يحتاجون ويستحقون دعم الأمم المتحدة ومناصرتها وشراكتها الآن أكثر من أي وقت مضى. ويجب أن تحدد احتياجاتهم الملحة جهودنا خلال الأسابيع المقبلة. فلنُبْقِهم في صدارة أولوياتنا ومحور اهتمامنا، فيما نتخذ قراراً بشأن الولاية الجديدة للأمم المتحدة في أفغانستان.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (تكلت بالإسبانية): أود في البداية أن أتمنى لوفد الإمارات العربية المتحدة كل التوفيق في شهر آذار/مارس في قيادة أعمال المجلس. وتعرب المكسيك أيضاً عن امتنانها على الإحاطتين اللتين قدمتهما الممثلة الخاصة ليونز والسيدة صافي. بنوه بلدي بعمل المجتمع المدني الأفغاني في الدفاع عن حقوق النساء والفتيات.

كما سمعنا، فإن التدهور الاقتصادي المتسارع يسبب مصاعب شديدة لملايين الأفغان، فيما لا تزال العمليات الإنسانية تعوقها الأزمة المصرفية وأزمة السيولة. وفي هذا السياق، ترحب أيرلندا بإعلان البنك الدولي أمس عن الإفراج عن أكثر من بليون دولار لدعم شعب أفغانستان.

والآن، بينما يتفاوض المجلس على إنشاء ولاية لاستمرار وجود الأمم المتحدة في أفغانستان، فإن من واجبنا وضع الاحتياجات الأساسية للشعب الأفغاني وحقوقهم الإنسانية في المقام الأول. ويجب أن نؤكد من جديد التزامنا بالاستجابة القوية للاحتياجات الإنسانية الهائلة في أفغانستان، وذلك بالاستفادة من الإعفاء المتفق عليه في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.8941) من جزاءات اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

وتشيد أيرلندا بعمل فريق الأمم المتحدة القطري في أفغانستان، الذي ينفذ إطار الأمم المتحدة للمشاركة الموحدة خلال المرحلة الانتقالية في ظروف صعبة للغاية لدعم من هم في أمس الحاجة إلى المساعدة. ونرحب بالتركيز القوي في تقرير الأمين العام (S/2022/64) على الكارثة الإنسانية التي يعاني منها الشعب الأفغاني. وثمة أهمية حيوية لحماية العمل الإنساني القائم على المبادئ حماية كاملة ولأن يظل أولوية رئيسية في العمل الحيوي للأمم المتحدة في أفغانستان.

يجب ألا يتوانى المجلس عن تحمل مسؤوليته تجاه النساء والفتيات الأفغانيات. وفي ١٨ شباط/فبراير، استمع فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن إلى إحاطة بشأن حالة النساء والفتيات في أفغانستان. ولم تدع الرسائل الصارخة التي نقلتها الممثلة الخاصة ليونز وزملاؤها لدينا أي شك في انخفاض حركة طالبان من حقوق النساء والفتيات الأفغانيات بشكل منهجي ومستمر.

وعلياً أن نفعل أكثر من ذلك بكثير لمحاسبة حركة طالبان على أفعالها. ولن تحقق أفغانستان الاستقرار إلا عندما تُحترم حقوق ومواهب جميع شعبها وعندما تكون هناك حكومة تمثيلية وشاملة للجميع.

كما أن التقارير عن تزايد وجود الجماعات الإرهابية تثير قلقاً بالغاً. يتعين علينا، بأي ثمن، أن نمنع أفغانستان من أن تصبح مرة أخرى ملاذاً آمناً لهذه الجماعات. لقد تم في الأشهر الأخيرة تسجيل وجود عدد كبير من الأسلحة في البلد. والمكسيك قلقة إزاء احتمال تحويل مسار هذه الأسلحة، ونوجه نداءً لمنع أن يكون لها تأثير، وخاصة على السكان المدنيين.

وتعرب المكسيك عن استعجالها التام للعمل بشكل بناء من أجل تجديد ولاية البعثة. لقد سمعنا هذا من قبل في هذه القاعة - بالنسبة لبلدي، هناك أهمية قصوى أيضاً لأن تكون لدينا ولاية قوية تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية التي اقترحتها الأمين العام ويكون لديها هيكل واضح يقسم عملها إلى مجالين: مجال المسائل السياسية ومسائل الحكم، والمجال الإنساني والإنمائي.

إن الحفاظ على قدرة البعثة على رصد حالة حقوق الإنسان هو أولوية. وتوفير معلومات محايدة بشأن حماية المدنيين أمر حيوي بنفس القدر. وفي السياق نفسه، يجب أن تحتفظ البعثة بالقدرة على الانخراط مع جميع صانعي القرار في الدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية.

وأختتم بياني بالإعراب عن دعم المكسيك وتقديرها للممثلة الخاصة ليونز على رأس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ولجميع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها في الميدان على التزامهم الدؤوب تجاه الشعب الأفغاني.

السيدة بونغو (غابون) (تكلمت بالفرنسية): اسمحوا لي بدوري أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. ويمكنكم الاعتماد على دعم وفد بلدي. كما أعرب عن امتناني لسفير الاتحاد الروسي على المهنية التي أدار بها عملنا خلال شهر شباط/فبراير.

وأشكر السيدة ديورا ليونز والسيدة مريم صافي على إحاطتهما الواضحتين والزاخرتين بالمعلومات بشأن التطورات الأخيرة في أفغانستان. وأرحب بحضور ممثلي أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان بيننا.

إن أفغانستان هي موضوع أكبر نداء إنساني على الإطلاق لبلد واحد، والذي يستهدف تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً لـ ٢٤ مليون نسمة. ونشيد بالأولوية التي أولتها الأمم المتحدة لها خلال الشهور الأخيرة استجابة لحجم الحالة.

وفي سياق تلك الأزمة الإنسانية الخطيرة، فإن أي هجوم على العاملين في المجال الإنساني أو مضايقتهم أمر مؤسف بكل بساطة. وندين قتل ثمانية من العاملين في المجال الإنساني مؤخراً. ونتعاطف مع أسرهم المكلومة ونشدد على ضرورة ضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني حتى يتمكنوا من الاضطلاع بمهامهم.

إن الدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية للنساء والفتيات كان دائماً موقف المكسيك المبدئي. وأي نكوص في هذا المجال غير مقبول بالنسبة لنا. وليس هناك ما هو أكثر تجسيدا لذلك النكوص من أن مبنى وزارة شؤون المرأة أصبح اليوم مقراً لوزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

إن عودة جميع الفتيات إلى المدارس في أفغانستان في الأسابيع المقبلة أمر بالغ الأهمية. وإذا لم يحدث ذلك بطريقة خالية من القيود ستكون هناك عواقب على المدى المتوسط والطويل. وبالمثل، يجب السماح للنساء بالعودة إلى أماكن عملهن دون قيود أو استثناءات.

وبصفتنا الرئيس المشارك للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، نؤكد مجدداً أهمية مراعاة التوصيات الصادرة عن الجلسة الأخيرة فيما يتعلق بتجديد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأود بصفة خاصة أن أبرز نقطتين: تيسير الحوار بين النساء والسلطات القائمة بحكم الواقع ومواصلة تقديم تقارير عن حالة حقوق الإنسان.

إننا نقدر الجهود المبذولة، ولا سيما من جانب بلدان المنطقة، لتعزيز الحوار من أجل ضمان أن تكون الحكومة شاملة للجميع وأن تجسد تعددية الأصوات الأفغانية وأن تشمل المشاركة الفعالة والمجدية للنساء والأقليات. وفي هذا الصدد، سنتابع عن كثب نتائج الاجتماعات التي ستعقد في الأسابيع المقبلة.

الإنسان للمرأة ومشاركتها الفعالة في جميع عمليات صنع القرار وعلى جميع مستويات الحكومة في أفغانستان.

وعلى الصعيد الأمني، من الواضح أنه على الرغم من تأكيدات الطالبان بالعفو الشامل عن الأعضاء السابقين في الحكومة الأفغانية وقوات الأمن الأفغانية، وكذلك عن العاملين مع القوات العسكرية الدولية، إلا أن بعثة الأمم المتحدة قد سجلت ادعاءات خطيرة بارتكاب عمليات قتل واختفاء قسري وما إلى ذلك. إن وصم شخصيات بارزة في النظام السابق، مصحوبا بانتهاكات لحقوق الإنسان، هو أمر خطير للغاية، لأنه يعوق المصالحة الوطنية، التي هي ضرورية جدا لبناء السلام.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها حركة طالبان لبسط سيطرتها على المناطق الحدودية، بغية الحد من هجمات الجماعات المتطرفة من الأراضي الأفغانية على البلدان المجاورة، إلا أن الوجود النشط للمقاتلين الأجانب، والذي من الواضح أن الطالبان لا يسيطرون عليه، هو أمر يبعث على قلق حقيقي.

ويمكن لهذا العدد الكبير من المقاتلين الأجانب أن يشكل تهديدا دائما لجيران أفغانستان أو أن ينشئ منصة انطلاق للإرهاب الدولي والاتجار بالمخدرات عبر الحدود، مما يقوض الجهود التي بذلها المجتمع الدولي خلال السنوات العشرين الماضية.

وفي الختام، نؤيد توصيات الأمين العام بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة ونعرب عن دعمنا الكامل لعمل البعثة على أرض الواقع، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الأفراد وحياتهم الأساسية، وخاصة النساء والفتيات، فضلا عن تنسيق المساعدات الإنسانية.

الرئيسة: سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الإمارات العربية المتحدة.

أشكر الممثلة الخاصة السيدة ديورا ليونز والسيدة مريم صافي على آرائهما القيمة.

يأتي اجتماعنا هذا في الوقت الذي تمر فيه أفغانستان في مرحلة هامة، حيث ينظر مجلس الأمن في أفضل السبل التي يمكن

سيركز خطابي على ثلاث نقاط: الحالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المثيرة للقلق، ووضع النساء والفتيات في المجتمع الأفغاني، والتحديات الأمنية، بما في ذلك مسألة المقاتلين الأجانب.

بعد ستة أشهر من تولي طالبان السلطة، لا يزال عدم شمول الجميع في الطبقة الحاكمة الأفغانية مسألة خطيرة. إن تنوع الشعب الأفغاني ذو تمثيل ضعيف، حيث تبقى الأقليات العرقية والجغرافية والسياسية والاجتماعية، بمن في ذلك النساء، على هامش العملية السياسية. إن تحقيق الاستقرار في أفغانستان يتطلب بناء الثقة، وتعزيز الحكم الشفاف والتشاركي، وإقامة حوار سياسي منظم بين الطالبان وجميع أصحاب المصلحة الأفغان.

ونرى أيضا أنه يجب على المجتمع الدولي مواصلة الحوار مع الطالبان، لأن ذلك أمر هام للرفاه الفردي والجماعي للشعب. وننوه بشكل إيجابي بالخطوات التي اتخذتها بلدان المنطقة وبلدان أخرى لإطلاق هذا الحوار.

إن أفغانستان، التي تضررت بشدة من الركود المالي والاقتصادي المرتبط، من بين أمور أخرى، بتجميد أصول البنك المركزي، تغرق في براثن الفقر. وبالتالي فإنها فريسة لحربان وعدم استقرار لا يوصفان، مما يؤدي إلى تشريد جماعي للسكان في خضم الجائحة. وبذلك تكون الساحة ممهدة لأزمة إنسانية واسعة النطاق، يكون الأطفال والنساء أول ضحاياها.

ولا يزال بلدي يشعر بالقلق إزاء أوضاع النساء والفتيات في أفغانستان، اللاتي ما زالت حقوقهن وحياتهم الأساسية مقيدة إلى حد كبير حتى يومنا هذا، على الرغم من الالتزامات التي قطعتها سلطات الأمر الواقع بحماية حقوق المرأة، ولا سيما الحق في التعليم. يجب على أفغانستان، التي لا توجد نساء في حكومتها وحكومات مقاطعاتها، أن تعيد المرأة إلى مكانها الصحيح وأن تتحرك نحو إدارة شاملة للجميع.

والواقع أننا نعلم جميعا أن إشراك المرأة ليس خيارا؛ بل هو شرط للسلم والأمن في أي مجتمع. ومن الأهمية بمكان ضمان احترام حقوق

وأود أن أكرر هنا أنه لا يمكن استخدام الدين لتبرير التمييز ضد النساء. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في النظر إلى السياقات المتعلقة بالثقافة والدين في أفغانستان، بما في ذلك عبر التنسيق مع منظمة التعاون الإسلامي. كما أعرب عن استعداد بلدي لتقديم المساعدة في هذا الشأن.

ثالثاً، يمكن للأمم المتحدة القيام بدور هام في تيسير حوار سياسي مع كافة الأطراف المعنية، ومنهم طالبان. إن هذه المسألة ضرورية لتشجيع الأطراف على الاستجابة لدعوات المجتمع الدولي، وتحسين الحوكمة، وتقديم الخدمات الضرورية للشعب الأفغاني.

وأخيراً، تعد التهديدات التي يشكلها الإرهاب في أفغانستان والمنطقة مصدر قلق كبير. فالتقرير الأخير لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات بشأن داعش والقاعدة (انظر S/2022/83) قد أكد مخاوفنا، إذ أشار إلى أن الجماعات الإرهابية قد تتمتع بحرية أكبر في أفغانستان اليوم مقارنة بأي وقت مضى. لذلك، يجب على طالبان تنفيذ التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب في أفغانستان وفقاً للقانون الدولي، ويأتي في مقدمة ذلك قطع علاقاتها مع كافة الجماعات الإرهابية والحيلولة دون استخدام أراضي أفغانستان كملاذ آمن للإرهاب.

وفي سياق تعهدنا خلال رئاستنا للمجلس بأن نسلط الضوء على ذكرى مرور عامين على الجائحة، نود بداية التنويه إلى حصول ١٠ في المائة فقط من السكان في أفغانستان على اللقاحات. وعليه، نرى أن إدراج لقاحات كوفيد-١٩ ضمن الخدمات الأساسية التي يجب توفيرها قد يكون أكثر التدابير فعالية للاستجابة لهذه المسألة، إلى جانب التركيز على الاستثمار في نظام الرعاية الصحية الأولية على المستوى الدولي. كما أن مقتل ثمانية من العاملين في مجال التطعيم ضد شلل الأطفال بشكل مأساوي مؤخراً يؤكد ضرورة حماية العاملين في المجال الإنساني من أجل تحقيق عدالة الحصول على اللقاحات.

وختاماً، تؤكد دولة الإمارات على التزامها بالمشاركة البناءة في مداولات المجلس بشأن تفويض بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وتحقيق الاستقرار والسلام في أفغانستان.

من خلالها مساعدة الشعب الأفغاني. لقد بات وجود الأمم المتحدة في أفغانستان ضرورياً أكثر من أي وقت مضى لنتمكن من معالجة الأزمات المتعددة فيها.

وعليه، تدعم دولة الإمارات وجود تفويض قوي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وتحديد أثره بما يعكس الأوضاع الراهنة في أفغانستان. ونرى أن توصيات الأمين العام في تقريره الأخير توفر أساساً منطقياً ونقطة انطلاق لمداولاتنا بهذا الشأن. وفي هذا الإطار، أود أن أشير إلى عدد من النقاط.

أولاً، يجب أن تبقى مسألة تنسيق جهود المانحين ركيزة أساسية في أنشطة بعثة الأمم المتحدة خلال الفترة المقبلة. ونؤيد كذلك اقتراح الأمين العام بأن يكون للبعثة دور في تقليل خطر تحويل المساعدات المقدمة إلى أفغانستان، على أن يتم التنسيق بشكل وثيق مع عمل الوكالات المعنية عبر وحدة إدارة المخاطر. تبقى مسألة توفير المساهمات المالية لدعم الاقتصاد الأفغاني ضرورية وعاجلة. لذلك، نكرر دعوات الأمين العام بشأن السماح للتمويل الدولي بدفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية. ونشيد بالخطوات الأخيرة المتخذة في هذا الصدد. ومن المشجع أيضاً تعهد منظمة التعاون الإسلامي بإنشاء صندوق الإغاثة الإنسانية، وإطلاق برنامج للأمن الغذائي في أفغانستان. وبدورها، ستواصل دولة الإمارات دعم الأنشطة الإنسانية من خلال العمل مع شركائها، ومن بينهم منظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية.

ثانياً، وبصفتنا من المنصرين لحماية وتمكين النساء والفتيات في أفغانستان، نؤمن بأهمية تعزيز ولاية البعثة فيما يتعلق بوضع النساء والفتيات فحرماتهن من الحصول على التعليم والمشاركة في الحياة العامة والقوى العاملة بشكل عائقاً أمام تحقيق السلام والأمن والازدهار الاقتصادي في البلد. وعلى سبيل المثال، تشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى خسارة الاقتصاد الأفغاني بليون دولار بسبب القيود المفروضة على مشاركة المرأة في سوق العمل، مما يؤكد ضرورة إدماج المرأة بشكل متساوي وهادئ.

أستأنف مهامه الآن كرئيس للمجلس.

طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد سون جيكيانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكركم، سيدي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي للإدلاء ببيان آخر. أشار عدد من أعضاء المجلس في بياناتهم للتو إلى الأصول الأفغانية التي جمعتها حكومة الولايات المتحدة بصورة غير قانونية. ويبدو أن ممثل الولايات المتحدة يشعر بعدم الارتياح إزاء ذلك. ومن السهل جدا على الولايات المتحدة أن تشعر بالراحة، أي بإعادة جميع تلك الأصول فورا إلى الشعب الأفغاني، كما دعا المجتمع الدولي.

الرئيسة: طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد ديلاورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يؤسفني أن أخذ الكلمة مرة أخرى. أردت فحسب أن أوضح أن إشارات الصين الموسعة إلى مسألة الاحتياطي تتضمن أكاذيب، ويبدو لي أنها تستهدف تسجيل نقاط سياسية مع طالبان، على ما أعتقد - لست متأكدا - وليس أي شيء آخر. الصين تعرف بالضبط ما نحاول القيام به، ولكنها تفضل بدلا من ذلك تقديم عرض، على ما يبدو، لمصلحتها. ولا أستطيع التوصل إلى أي استنتاج آخر.

الرئيسة: طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد سون جيكيانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أذكر ممثل الولايات المتحدة بأن الشعب الأفغاني غاضب جدا من تجميد الولايات المتحدة لأصوله.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد إسحاقزاي (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على بياناتهم ودعمهم المستمر للشعب الأفغاني. وأود أيضا أن أهني الإمارات العربية المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن وعلى عقد جلسة الإحاطة هذه بشأن الحالة في

أفغانستان. واسمحوا لي أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمن العام ليونز على إحاطتها الإعلامية الشاملة والسيدة صافي على ملاحظاتها الثاقبة والقوية.

لقد مضى أكثر من ستة أشهر منذ تولت طالبان الحكم في أفغانستان، ومع ذلك فإن الحالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في أفغانستان ما زالت تبعث على القلق الشديد إزاء حالة الطوارئ الإنسانية المتنامية، مقترنة بعدم وجود حكومة فعالة لتقديم الخدمات الأساسية للشعب. ولم تتمكن حكومة طالبان المؤقتة من إقامة حكومة خاضعة للمساءلة وشاملة وفعالة ومسؤولة، والوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية التي قطعتها على نفسها من أجل التمسك بحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغان، بمن فيهم النساء والفتيات والأقليات.

وقد أوجدت تلك الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية حالة من عدم اليقين والفرع لدى الأفغان بشأن مستقبلهم. ومنذ الجلسة السابقة للمجلس (انظر S/PV.8954)، لم يتحسن أي شيء على أرض الواقع. وهناك تقارير موثوقة تتوالى عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها طالبان، بما في ذلك تفتيش المنازل، والاعتقالات التعسفية، وسوء المعاملة، والاختفاء القسري، والقتل خارج نطاق القضاء لأعضاء سابقين في الحكومة والجيش الوطني الأفغاني وقوات الأمن، والجماعات العرقية، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والإعلاميين.

وتتعارض تلك الأعمال تماما مع جميع قوانين حقوق الإنسان الوطنية والدولية والقوانين والقيم والمبادئ الإسلامية. وأدى هذا الوضع الخطير إلى تزايد هجرة الأفغان وتشريدهم في جميع أنحاء البلد. ويجب وقف هذه الانتهاكات ومحاسبة مرتكبي تلك الأعمال الشنيعة. وسيؤدي استمرار هذه الحالة إلى زيادة تعريض أي احتمالات لضمان سلام قابل للاستمرار في أفغانستان للخطر، بما في ذلك الجهود الرامية إلى إنشاء حكومة خاضعة للمساءلة وشاملة وفعالة ومسؤولة تكتسب الشرعية الوطنية.

ونحن ممتنون لجميع الشركاء والمانحين الإقليميين والدوليين، بما في ذلك الشركاء والمانحين على الصعيد الثنائي، ومن خلال

وأود أن أكرر دعوة الشعب الأفغاني إلى مكافحة الفساد بفتح تحقيقات في الحسابات المصرفية وممتلكات كبار المسؤولين السابقين في الحكومة الأفغانية المتورطين في الفساد والادعاءات بالاختلاس فيما يتصل بالمعونة الدولية المقدمة للشعب الأفغاني. إنهم يجب أن يخضعوا للمساءلة. وأعتزم هذه الفرصة أيضاً لأدعو جميع البعثات الدبلوماسية الأفغانية إلى مواصلة تقديم خدماتها للمواطنين الأفغان على أساس المصالح الوطنية لأفغانستان وعدم السماح لأي من المسؤولين الحكوميين السابقين بإساءة استخدام الموارد الوطنية لأغراض شخصية وسياسية.

بينما يناقش المجلس تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ويعتمد ذلك التمديد، أود أن أؤكد على أهمية دور الأمم المتحدة وعمل البعثة والممثلة الخاصة للأمين العام في تعزيز السلام والاستقرار، وكذلك في رصد أزمة حقوق الإنسان في أفغانستان والإبلاغ عنها. وأكرر كذلك تأييدنا الكامل لتوصيات الأمين العام وتنفيذ الأهداف الاستراتيجية الواردة في تقريره الأخير (S/2022/64)، بما في ذلك تمديد الولاية على المدى الطويل.

في الختام، أحث أعضاء المجلس على أن يظلوا متحدين في دعمهم لأفغانستان وألا يتخلوا عن الشعب الأفغاني في هذه الأوقات العصيبة. وأدعو حركة طالبان أيضاً إلى الاستجابة لنداءات الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي لتشكيل حكومة عادلة وقابلة للمساءلة ومستوعبة للجميع وإلى احترام وحماية خصوصية جميع الأفغان وسلامتهم وأمنهم وحقوقهم الإنسان الأساسية، بمن فيهم النساء والفتيات والأقليات وقوات الأمن والدفاع السابقة. ويجب ضمان حقوق النساء والفتيات في المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وصونها. فلن يكون هناك سلام أو استقرار أو ازدهار في أفغانستان من دون المشاركة الكاملة والمتساوية لجميع المواطنين الأفغان.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية إيران الإسلامية.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلمت بالإنكليزية):
أشكر السيدة ليونز على إحاطتها بشأن آخر التطورات في أفغانستان.

وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، للجهود المبذولة لإنقاذ الأرواح والمساعدة الإنسانية وغيرها من الأنشطة الرامية إلى دعم الاحتياجات الإنسانية الأساسية في أفغانستان.

ونقدر إصدار تراخيص عامة جديدة لتوسيع نطاق الإذن بالمعاملات التجارية والمالية في أفغانستان، بما في ذلك مع المؤسسات الحاكمة. ونحث جميع الدول الأعضاء على مواصلة دعمها بتمويل خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية دعماً لأفغانستان. وأود أن أطلب إلى أعضاء المجلس والأمم المتحدة والجهات المانحة إنشاء آلية للرصد والإبلاغ لضمان التنفيذ الشفاف والخاضع للمساءلة والفعال لأي مشاريع إنسانية من جانب المنظمات غير الحكومية وتقديم المعونة إلى الفئات الضعيفة في أفغانستان.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه من أجل التوصل إلى حل طويل الأجل للأزمة الحالية في أفغانستان، نحتاج إلى حكومة أفغانية شرعية، يملك الأفغان زمامها، وحكومة فعالة، لاستئناف توجيه المعونة الإنمائية واستئناف مشاريع التنمية الاقتصادية في أفغانستان. ويتطلب ذلك تشكيل حكومة شاملة وتمثيلية ومسؤولة وخاضعة للمساءلة تقوم على أساس النزاهة والكفاءة والجدارة، مع أشخاص محترفين وملتزمين، بمن فيهم النساء، يتمتعون بالشرعية الوطنية والدولية. وندعو إلى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة، بدعم من منظمة التعاون الإسلامي والشركاء الإقليميين والدوليين، لبدء مفاوضات وحوار أفغاني فيما بين أصحاب المصلحة الأفغان الرئيسيين وحركة طالبان لتعديل الدستور وتمكين الشعب الأفغاني من تقرير مستقبله على أساس تصويته. وسيكفل ذلك حماية الإنجازات التي تحققت في العقدين الماضيين وسينقذ الشعب الأفغاني من المجاعة والفقر. وفي هذا الصدد، أود أن أطلب إلى المجلس أن يعمل، في سياق أي حوار بين الأفغان مستقبلاً يستهدف إيجاد تسوية سياسية في أفغانستان واستيعاب الجميع، مع أصحاب المصلحة الأفغان الذين يتمتعون بالمصداقية والشرعية والسمعة الطيبة بين الأفغان وأولئك الذين يمثلون بالفعل المصالح الوطنية لأفغانستان.

ديسمبر ٢٠٢١، مقارنة بـ ٢٠ هجوماً في خمس ولايات خلال الفترة نفسها من العام السابق.

ويؤكد هذا الاتجاه على استمرار مطالبة المجتمع الدولي بأن تلتزم طالبان بمكافحة الإرهاب وأن تضمن ألا تعود أفغانستان ملاذاً آمناً للجماعات الإرهابية مثل داعش والقاعدة المسؤولة عن أعمال إرهابية شنيعة، لا في أفغانستان فحسب بل في جميع أنحاء المنطقة وخارجها.

ولا يقل عن ذلك أهمية الحاجة إلى أن يواصل المجتمع الدولي التأكيد على ضرورة إنشاء حكومة شاملة للجميع وتمثيلية في أفغانستان. ونتوقع من حركة طالبان أن تتخذ خطوات جادة لضمان الاستيعاب الحقيقي لجميع الأعراق والاتجاهات السياسية في الحكومة. وتحقيقاً لتلك الغاية، تواصل إيران العمل مع جميع الأطراف في أفغانستان، بما في ذلك طالبان، للتصدي لمختلف التحديات التي تواجه ذلك البلد. ويتعين على طالبان أن تستجيب لمطالب إنشاء حكومة شاملة للجميع تمثل حقاً المجتمع المتعدد الأعراق في أفغانستان.

وينبغي لطالبان أيضاً أن تستجيب لنداء المجتمع الدولي من أجل حماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة والأقليات. وما زلنا ننتشاور مع جيران أفغانستان، ومع الشركاء الإقليميين والدوليين كذلك، بما في ذلك الأمم المتحدة، من أجل مساعدة أفغانستان على تحقيق السلام والأمن والاستقرار على المدى الطويل.

أخيراً، نؤكد على الدور الحيوي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان ونؤيد تمديد ولايتها. ونرى أن الحالة تتطلب ولاية قوية للبعثة من أجل مساعدة شعب أفغانستان والحفاظ على السلام والأمن في ذلك البلد.

الرئيسية: أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ الإمارات العربية المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن. وأنا متأكد من أنها ستُكَلِّم بنجاح باهر. وأود أيضاً أن أشكر الممثلة الخاصة للأمن العام، السفيرة ديورا ليونز، على إحاطتها وعلى العمل الهام الذي تؤديه بعثة

ونحيط علماً بالتقرير الأخير للأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2022/64). ويقدم التقرير معلومات مستكملة جيدة عن أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك جهودها الإنسانية.

وفقاً للتقرير، لا تزال الحالة في أفغانستان صعبة، حيث تكابد أفغانستان أزمة إنسانية متنامية وركوداً اقتصادياً كبيراً ونظماً مصرفية ومالية مشلولة وتحديات تتعلق بإنشاء حكومة شاملة للجميع. ولا تزال مخاطر وقوع كارثة إنسانية قائمة. ولا يزال أكثر من ٢٠ مليون شخص، أو نصف السكان، في حاجة ماسة إلى المساعدة، ويلزم اتخاذ إجراءات فورية لتجنب الانهيار الاقتصادي في البلد.

ويساورنا بالغ القلق إزاء العواقب الكارثية المحتملة للحالة على أمن واستقرار المنطقة، ولا سيما أمن واستقرار البلدان المجاورة. وإذا لم تُعالج الحالة بفعالية، فقد ينهار البلد اجتماعياً واقتصادياً، مما يؤدي إلى انتشار العوز وتدفق أعداد كبيرة من المهاجرين إلى البلدان المجاورة المثقلة أصلاً باستضافة ملايين اللاجئين. ونحث المجتمع الدولي مرة أخرى، ولا سيما البلدان المانحة، على الوفاء بمسؤولياته تجاه جيران أفغانستان من أجل مساعدة اللاجئين والنازحين.

ونؤيد جهود الأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة لأفغانستان. وكما أكدنا في مناسبات عديدة، فإن ملكية الأصول المجمدة لأفغانستان تعود إلى الشعب الأفغاني وينبغي ألا يكون الإفراج عنها، وهو أمر حاسم لإنعاش الاقتصاد الأفغاني وإنقاذ الأرواح، مسيئاً أو مشروطاً بأي شكل من الأشكال.

لا تزال إيران تشعر بالقلق إزاء الأنشطة الإرهابية في أفغانستان. ووفقاً لتقرير الأمين العام، لا يزال الإرهاب يشكل تحدياً رئيسياً في أفغانستان. وقد تصاعدت الهجمات التي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان مسؤوليته عنها أو نسبت إليه واتسع نطاقها خارج الأماكن التي كانت تتركز فيها سابقاً في كابول وشرق أفغانستان. وسجلت الأمم المتحدة ١٥٢ هجوماً شنتها الجماعة في ١٦ ولاية خلال الفترة من ١٩ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/

والعناصر المتضمنة في الولاية الجديدة للبعثة، على النحو المشار إليه في أشار تقرير الأمين العام (S/2022/64)، عدة أسئلة. ونرى، كما كان الحال في الماضي، أن ولاية البعثة يجب أن تقوم على احترام سيادة أفغانستان. وينبغي أن تتفد بموافقة الحكومة الأفغانية، سواء أكانت معترفاً بها أم لا. وينبغي أن تكون مصممة لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار وتحسين حياة الشعب الأفغاني، بمن في ذلك النساء والأطفال. وأي محاولة لإنشاء هيكل حوكمة مواز إلى جانب الحكومة الفعلية من المرجح ألا تحظى بالقبول وأن تقوض الثقة والتعاون القائمين بين البعثة والسلطات في كابل.

ويجب أن تركز الولاية الجديدة للبعثة على المساعدة الإنسانية والطائرة وإنعاش الاقتصاد الأفغاني، فضلاً عن بناء قدرات المؤسسات الأفغانية وتيسير مشاريع التعمير والربط. والأهداف السياسية، مثل تعزيز الحكم الشامل للجميع، هي من اختصاص أفغانستان والسلطات الأفغانية وحدها. وكذلك ساعدت منصة مجموعة الدول الست المجاورة على تحريك العملية في ذلك الاتجاه. وستعقد المنصة اجتماعاً على المستوى الوزاري في الصين في المستقبل القريب. وعلى نحو مماثل، فإن دور البعثة في رصد حقوق الإنسان لن يتسق مع دورها كشريك في تحقيق التقدم في أفغانستان.

فالأمن يظل الشاغل الرئيسي للأفغان وجيرانهم. ولا يزال هناك من يرغبون في مواصلة استخدام الأراضي الأفغانية لمساندة الإرهاب، بما في ذلك الإرهاب ضد بلدان المنطقة، لا سيما ضد باكستان. ويجب على المجتمع الدولي أن يشجع ويدعم جهود السلطات الأفغانية للقضاء على داعش، أو تنظيم الدولة الإسلامية - إقليم خراسان. وتدعو الحاجة أيضاً إلى استراتيجيات فعالة للتصدي للجماعات الإرهابية الأخرى في أفغانستان، لا سيما حركة طالبان باكستان، والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، والحركة الإسلامية لأوزبكستان، وتنظيم القاعدة. وسيكون من ضمن شروط النجاح المهمة القيام في وقت مبكر برفع الجزاءات المفروضة على أعضاء طالبان بموجب

الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تحت قيادتها. كما نشكر السيدة مريم صافي على مداخلتها.

بعد أربعة عقود، ثمة فرصة لتعزيز السلام الدائم في أفغانستان. فهناك حكومة واحدة تسيطر على البلد بأكمله. ولا يوجد تهديد وجودي لبقائه. ويجب أن يكون الهدف الرئيسي للمجتمع الدولي هو تحقيق الاستقرار في أفغانستان وكفالة السلام الدائم داخل البلد وفي المنطقة. وتحقيقاً لتلك الغاية، يجب أن نعالج الأزمة الإنسانية الهائلة في أفغانستان وأن نمنع انهيار الاقتصاد الأفغاني.

وتشيد باكستان بدور الأمم المتحدة ووكالاتها في حشد هذه المساعدة وتوزيعها. ونرحب بالاستجابة السخية لنداء الأمين العام الأولي ونثق بأنه ستكون هناك استجابة سخية بنفس القدر لندائه الجديد. ونأمل ألا تؤدي الأزمات الجديدة التي نشهدها الآن إلى التخلي عن أفغانستان. فقد ارتكب ذلك الخطأ مرتين خلال السنوات الأربعين الماضية، وكانت له عواقب مدمرة.

وإحياء الاقتصاد الأفغاني أمر بالغ الأهمية. ونرحب بالجهود التي تقودها الأمم المتحدة لضخ النقد في النظام المصرفي الأفغاني. وفي هذا السياق، من الحيوي الإفراج عن جميع الاحتياطات المالية لأفغانستان. ومن بواعث الأسف الشديد أنه من المقترح قيام بلد آخر باحتجاز نصف احتياطات البلد.

وإلى جانب المساعدة الإنسانية، يتطلب تحقيق الاستقرار في أفغانستان عملية إعادة إعمار لإعادة بناء الهياكل الأساسية المتضررة وتنفيذ مشاريع الربط، مثل خط أنابيب تركمانستان - أفغانستان - باكستان - الهند، ومشروع الطاقة في آسيا الوسطى وجنوب آسيا، والسكة الحديدية بين آسيا الوسطى وأفغانستان وباكستان، فضلاً عن التمديد المزمع للممر الاقتصادي بين الصين وباكستان إلى أفغانستان.

وتقوم البعثة بدور بناء في تعزيز تلك الأهداف، وقد أقامت علاقات من التعاون البناء والثقة مع السلطات الجديدة في كابل. ونأمل أن تواصل الاضطلاع بذلك الدور. وفي ذلك السياق، يثير النهج

القرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، على النحو المتوخى في اتفاق الدوحة والقرار
٢٥٤٣ (٢٠٢٠).
الرئيسة: لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.
وسأرفع الجلسة الآن ليتسنى للمجلس مواصلة مناقشته بشأن الموضوع
في مشاورات مغلقة.
وستواصل باكستان العمل مع السلطات الأفغانية ومع بلدان
المنطقة والبلدان المهتمة الأخرى لتعزيز الأهداف المشتركة للسلام
والاستقرار والازدهار في أفغانستان والمنطقة.
رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.